Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

رؤية التحديث الاقتصادي:
بين الأهداف الطموحة وواقع التنفيذ

"العدد الأول"

آذار، 2025

Jordan Economic Forum
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي
JEF

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمـال، تعمل علـى مراجعـة ورصـد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهـدف تقديـم التغذيـة الراجعـة والحلـول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيـل المنتـدى بتاريخ 08/08/2019 بوصفـه جمعية غير ربحيـة تحمل الرقم الوطني 2019121117781 .

زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

جدول العناوين

1- مقدمة	04
2- ركائز رؤية التحديث الاقتصادي	05
2.1 ركيزة النمو الاقتصادي	06
الهدف (1): استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل	07
الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط	11
الهدف (3): رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%	17
2.2 ركيزة جودة الحياة	21
الهدف (4): رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنين لتصل إلى 80%	22
الهدف (5): رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح أفضل 100 مدينة في العالم	27
الهدف (6): رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للإزدهار ليصبح ضمن أعلى 30%	30
2.3 الاستدامة	32
الهدف (7): رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%	33
الهدف (8): رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح أعلى 40%	35
3- الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي	40

01 المقدمة

تُعتبر رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) واحدة من أهم الركائز الاستراتيجية التي تسعى المملكة الأردنية الهاشمية من خلالها إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إذ جاءت كإستجابة للتوجيهات الملكية السامية، لتشكل خارطة طريق عابرة للحكومات تضمن الاستمرارية في تحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل.

تهدف رؤية التحديث الاقتصادي إلى تحقيق تحول شامل ومستدام في الاقتصاد الأردني وتحسين جودة الحياة للمواطنين بحلول عام 2033، حيث ترتكز الرؤية على تحقيق نمو إقتصادي قوي قادر على خلق مليون فرصة عمل خلال عشر سنوات، وتحسين مستوى معيشة المواطن، مع دمج الاستدامة كعنصر أساسي لضمان تكامل الأهداف، إذ تتطلب الرؤية تنفيذًا دقيقًا ومتابعة مستمرة للأداء، حيث وضعت خطة طموحة تتضمن ثمانية أهداف استراتيجية مدعومة بمؤشرات قياس واضحة.

تتجلى أهمية الرؤية الوطنية في طموحها إلى بناء اقتصاد متنوع وقوي، قادر على التكيف مع التحولات العالمية والإقليمية، ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وتبرز هذه الأهمية من خلال ركائزها الواضحة التي تشمل زيادة معدلات النمو، تعزيز إنتاجية القطاعات الاقتصادية، وتنمية الكفاءات البشرية، ومع ضمانة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بضرورة تنفيذ هذه الرؤية، فإنها تمثل تحولاً جذريًا مقارنة بالخطط السابقة، التي غالبًا ما افتقرت إلى التنفيذ المستدام.

وفي ظل هذه التوجيهات الملكية، أصبح الالتزام بتحقيق أهداف الرؤية الوطنية مسؤولية مشتركة وضرورة ملحة، فهو مشروع وطني يتطلب تكاتف جميع الأطراف ذات العلاقة، لضمان تحقيق الأهداف المطلوبة، ويعد هذا الالتزام شرطًا أساسيًا للانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي، وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

انطلاقًا من هذه الأهمية، **أطلق المنتدى الاقتصادي الأردني ورقة دورية بعنوان "رؤية التحديث الاقتصادي: بين الأهداف الطموحة وواقع التنفيذ"**، وذلك ضمن جهوده المستمرة بوصفه منصة فكرية تعنى برصد الأداء الاقتصادي للمملكة وتحليل مساراته. تأتي هذه الورقة الأولى في إطار مراجعة دورية شاملة للسياسات والبرامج المعتمدة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، وتهدف إلى تقييم مستوى التقدم والإنجاز في تحقيق الأهداف المحددة، مع التركيز على مدى واقعيتها وفعاليتها في إحداث تغيير ملموس في حياة المواطن الأردني. كما تسعى الورقة إلى تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية التي وُضعت لقياس أثر السياسات، لضمان توافقها مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع والاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الورقة على تقديم نتائج الدراسات والمتابعات بشكل دقيق بقدر المستطاع إلى أعضاء المنتدى الاقتصادي الأردني، فضلًا عن إتاحتها لأي جهات معنية قد تجد فائدة في تحليل البيانات والتوصيات الواردة.

إن هذه الورقة لا تهدف فقط إلى توثيق التقدم أو التحديات، بل تمثل أداة تحليلية واستراتيجية تسعى إلى تقديم حلولاً مبتكرة تسهم في تجاوز العقبات الاقتصادية، وتعزيز مسيرة التنمية. ومن هنا، سيكون هذا الإصدار مرجعًا أساسياً للمنتدى وأعضاءه يعكس التزام المنتدى بدوره في دعم الرؤية وتقديم توصيات بناءة تصب في المصلحة العامة.

02 ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

تتمحور رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة الطريق المتصلة بها حول شعار "مستقبل أفضل" وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين رئيسيتين هما **النمو الاقتصادي** من خلال إطلاق كامل الإمكانات، **وجودة الحياة** بالإرتقاء والنهوض بنوعية الحياة لجميع المواطنين، وتُشكل **الإستدامة** حجر الأساس الذي يربط بين هاتين الركيزتين، وقد تُرجمت هذه الرؤية إلى خطة تنفيذية تضمنت **ثمانية أهداف رئيسية** مدعومة بمؤشرات أداء واضحة تضمن التنفيذ الفعّال وتحقيق النتائج المرجوة في إطار زمني محدد.

01 ركيزة النمو الاقتصادي

+1 مليون
استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل

+3% سنوياً
زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

30% ضمن أعلى
رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%

02 ركيزة جودة الحياة

80%
رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنين لتصل إلى 80%

100 من أفضل
رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح أفضل 100 مدينة في العالم

30% ضمن أعلى
رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للإزدهار ليصبح ضمن أعلى 30%

03 الاستدامة

20% ضمن أعلى
رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%

40% ضمن أعلى
رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح أعلى 40%

الفهرس

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

1- ركيزة النمو الاقتصادي

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

أشارت رؤية التحديث الاقتصادي أنه من خلال الركيزة الاقتصادية سيحقق الأردن قفزات نوعية في النمو الاقتصادي مسخراً جهوده لاستيعاب أكثر من مليون شاب وشابة يلتحقون بسوق العمل خلال العقد المقبل، وذلك من خلال تفعيل محركات نمو القطاعات الاقتصادية في المملكة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة, نظراً لأن السوق المحلي الحالي لن يستطيع تلبية الفرص المطلوبة وحدها، والذي بدوره سيتزامن تلقائياً مع تحسين مستويات الدخل والقوة الشرائية للمواطنين بشكل ملموس.

وعليه، فإن ركيزة النمو الاقتصادي تسعى إلى تحقيق الأهداف (1، 2، 3) من الرؤية:

الهدف (1): استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل:

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى زيادة فرص العمل من (1.6 مليون) فرصة إلى (2.6 مليون) فرصة عمل بحلول عام 2033، وهو ما يعكس نمواً بنسبة (4.2%) سنوياً أي حوالي 100 ألف فرصة عمل سنوياً، وحول نتائج آخر مسح لفرص العمل المستحدثة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، بلغ صافي فرص العمل المستحدثة في سوق العمل الأردني بين القطاعين العام والخاص حوالي (95,342) فرصة خلال عام 2023، محققاً بذلك (95%)من الهدف السنوي المحدد في رؤية التحديث الاقتصادي. ويظهر الشكل صافي فرص العمل المستحدثة خلال الفترة (2018-2023) بحسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

صافي فرص العمل المستحدثة خلال الفترة (2018-2023)

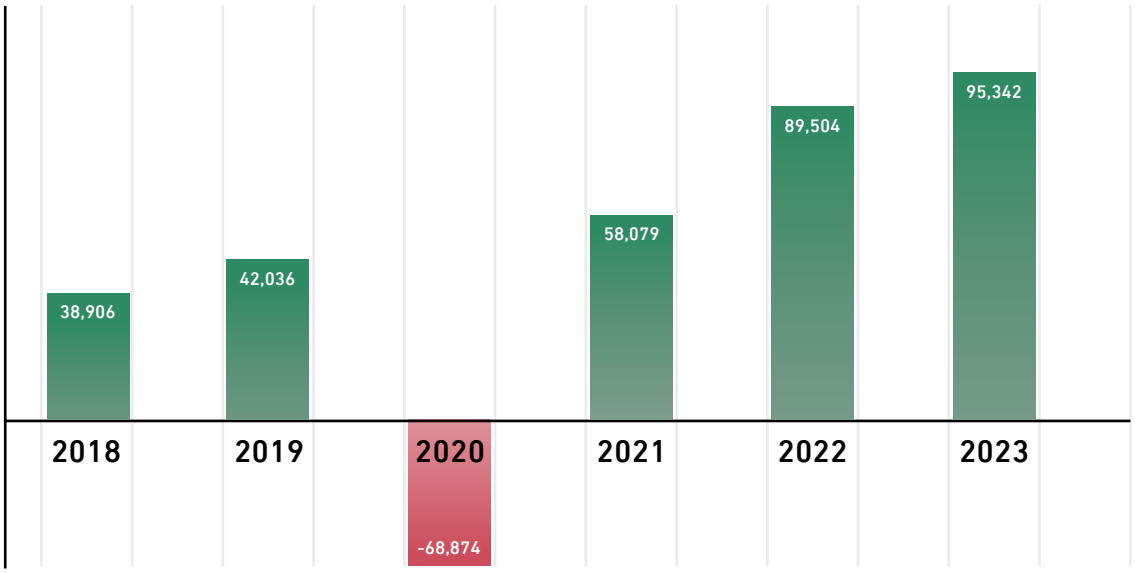

*البيانات المتوفرة لعام 2019 هي بيانات النصف الأول من العام فقط ولم يتم جمع بيانات النصف الثاني بسبب جائحة كورونا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، فرص العمل المستحدثة.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (1): استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل

وعلى صعيد توزيع فرص العمل بحسب المحركات المستهدفة الشاملة لأكثر من 35 قطاعاً رئيسياً وفرعياً، أوضحت الرؤية أن غالبية الوظائف ستستحدث في ثلاث محركات رئيسية؛ الخدمات المستقبلية وبواقع (397 ألف وظيفة)، الصناعات عالية القيمة (314 ألف وظيفة)، والأردن وجهة عالمية (99 ألف وظيفة)، ويعود التركيز على هذه القطاعات نظرًا لكونها غير مستغلة بالشكل الكامل، مما يمنحها فرصًا واعدة للتوسع وزيادة قدرتها على استيعاب وخلق وظائف جديدة بشكل مستدام.

مساهمة المحركات الرئيسية في خلق فرص العمل المستهدفة خلال الفترة (2022-2033)

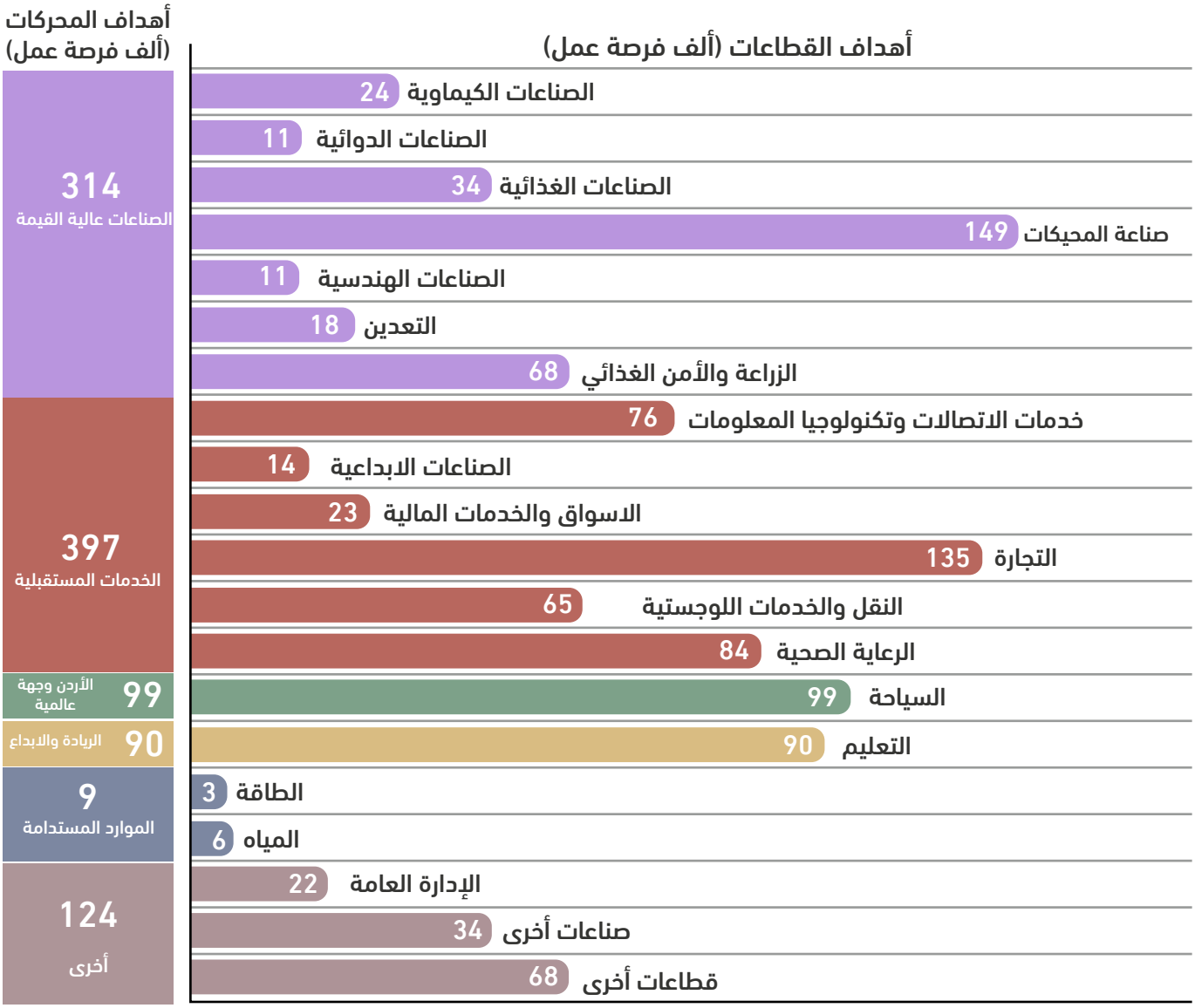

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (1): استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل

قام فريق المنتدى بتتبع نسب مساهمة القطاعات المستهدفة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي في خلق فرص العمل السنوية وفقاً للأرقام المستهدفة خلال الفترة (2022-2033)، ومنه تم افتراض متوسط فرص العمل لكل قطاع في عام 2023، ومقارنتها مع بيانات صافي فرص العمل المستحدثة لعام 2023 الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، وذلك لقياس نسب الإنجاز المحققة بين الأرقام الفعلية والمستهدفة للرؤية، وقد أظهرت النتائج أن بعض القطاعات، مثل قطاع التعليم، قد تجاوز الهدف السنوي المحدد محققاً نسبة (147.7%)، وقطاع التجارة، حقق نسبة (99.9%) من الهدف السنوي المحدد في الرؤية. في حين أن غالبية القطاعات لم تستطع تحقيق الهدف السنوي المطلوب في عام 2023، ويعزى ذلك الى وجود فجوة بين العرض والطلب في عمالة القطاعات الاقتصادية، وعدم الموائمة بين المخرجات التعليمية وما هو مطلوب في سوق العمل.

ويتوقع المنتدى أن تسهم القطاعات المستهدفة في خلق فرص عمل جديدة بشكل تصاعدي خلال فترة تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، وذلك مع اكتمال المشاريع والاستثمارات الاقتصادية ونموها، مما يعزز قدرة هذه القطاعات على تحقيق أهدافها في التوظيف ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

ويظهر الشكل نسب إنجاز بعض القطاعات المستهدفة في الرؤية من خلق فرص العمل المستهدفة لعام 2023 والتي استطاع فريق المنتدى أن يحسبها، نظراً لوجود بعض الاختلافات في طرق تصنيف القطاعات الاقتصادية المصنفة بين رؤية التحديث الاقتصادي ودائرة الإحصاءات العامة.

نسب إنجاز القطاعات المستهدفة من خلق فرص العمل المستحدثة - 2023

(بالألف فرصه عمل)

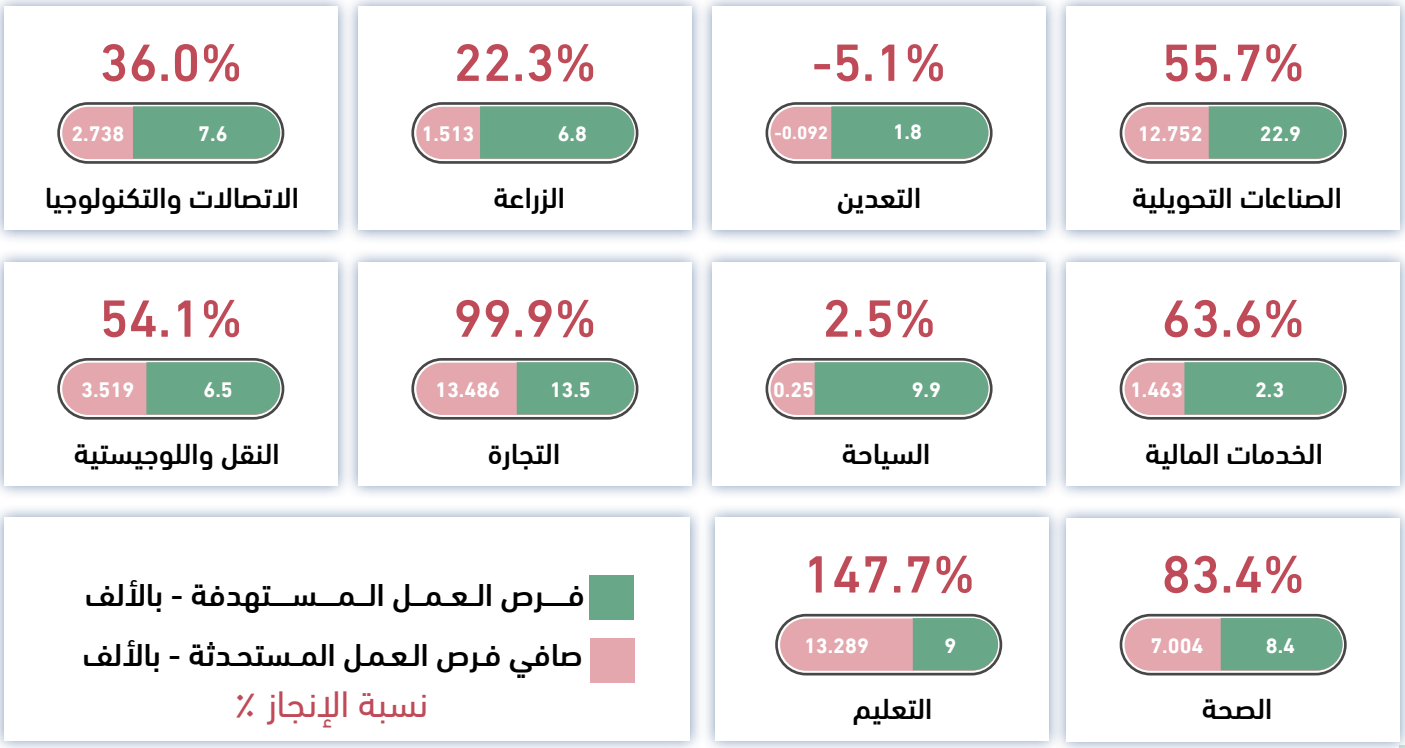

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، فرص العمل المستحدثة.

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (1): استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل

ويرى المنتدى انه من المهم تتبع إنجاز القطاعات من خلق فرص العمل المستهدفة، خاصة تلك التي تُعد من ضمن الأولويات الوطنية، فهذه المتابعة الدقيقة تساعد صانعي القرار على فهم نوعية الاستثمارات التي يتعين استقطابها وتحديد القطاعات التي تحتاج إلى دعم وتطوير، مما يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية والتعليمية والاستثمارية نحو تعزيز النمو وخلق فرص عمل مستدامة.

ومن الجدير بالذكر أن رؤية التحديث الإقتصادي وخارطة الطريق المتصلة بها خلال الفترة (2022-2033) ترتكز على مساهمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، ويتطلب تحقيق ذلك جلب استثمارات وتمويل بقيمة (41.4 مليار دينار)، موزعة بنسبة (73%) أي حوالي (30.3 مليار دينار) إستثمارات محلية وأجنبية ومشاريع الشراكة، وبنسبة (27%) وبحوالي (11.1 مليار دينار) استثمار وتمويل حكومي.
وفقًا لمعطيات الرؤية، فإن التمويل الرأسمالي المطلوب لتحقيق الأهداف خلال الفترة (2022-2033) يبلغ اجماليه (41.4 مليار دينار)، أي بمعدل سنوي قدره (4.14 مليار دينار)، ومن المستهدف استحداث مليون فرصة عمل خلال هذه الفترة، مما يعني خلق حوالي (100,000 فرصة عمل) سنويًا، وبالتالي فإن متوسط تكلفة خلق فرصة العمل الواحدة سنويًا بحسب فرضيات الرؤية تبلغ حوالي (41,400 دينار أردني) تقريباً.

وعند مقارنة متوسط تكلفة خلق فرصة العمل في الأردن (41,400 دينار أردني ≈ 58,000 دولار أمريكي) مع دول أخرى، نجد أنها منطقية نسبيًا نظرًا لطبيعة القطاعات المستهدفة، ففي الدول النامية [1]، مثل مصر [2] أو الهند، تتراوح التكلفة بين (10,000 إلى 30,000) دولار أمريكي سنوياً في القطاعات التقليدية، وقد تصل إلى (50,000) دولار في بعض القطاعات الصناعية.

أما في الدول المتقدمة [3]، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فتتراوح تكلفة خلق فرصة عمل بين (70,000-100,000) دولار سنوياً، خاصة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية، لذلك، تعد تكلفة خلق فرصة العمل في الأردن أعلى من بعض الدول النامية ولكنها أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي هي تكلفة معقولة بالنظر إلى العائد المتوقع من زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

1 2 3

اضغط لمشاهدة المراجع

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (1): استيعاب مليون شاب وشابة في سوق العمل

ومن جانب آخر، لا بد أن ترتبط فرص العمل المستحدثة بشكل مباشر بمعدلات البطالة في المملكة. ففي عام 2023، تم تسجيل ما يقارب (95,342) فرصة عمل جديدة، إلا أن هذا الإنجاز لم يثمر عن انخفاض كبير في معدل البطالة، الذي بلغ (22%) مع وجود (418 ألف عاطل عن العمل)، مقارنةً بعام 2022 الذي سجل معدل البطالة (22.8%) مع (420 ألف عاطل)، بمعنى أن الزيادة في فرص العمل لم تترجم إلى تحسين ملموس في تقليل البطالة، وقد يرجح ذلك إلى أن معدلات المقبلين على سوق العمل متزايدة أكثر من فرص العمل المستحدثة، مما يستدعي إعادة النظر في آليات جودة وفعالية فرص العمل الجديدة، كما يلزم تعزيز الربط بين هذه المبادرات والسياسات الشاملة لتقليل معدلات البطالة، مع التركيز على تحسين نوعية الوظائف المبتكرة بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل الفعلية.

الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، يأتي تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل كأولوية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ومع ذلك فإن تحسين صافي دخل الأفراد الحقيقي يمثل الهدف الاستراتيجي الثاني، مما يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى معيشة المواطنين، وبالنظر إلى قدرة القطاعات الاقتصادية على النمو واستيعاب مليون فرصة عمل خلال الفترة (2022-2033)، فإن ذلك يتطلب تزامنًا مع تحسين مستويات الدخل وتوفير فرص اقتصادية أكثر إستدامة تسهم في بناء حياة كريمة وتحقيق رفاهية مجتمعية شاملة، ويظهر الجدول متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال الفترة (2009-2023) بالدينار الأردني.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي – بالدينار الأردني

السنة	متوسط الدخل الحقيقي للفرد - بالدينار الأردني	مقدار التغير في الدخل الحقيقي للفرد (%)	عدد السكان المقدر	النمو السكاني(%)
2009	3,655	1.84%	6,490,000	3.1%
2010	3,623	-0.86%	6,698,000	3.2%
2011	3,566	-1.60%	6,993,000	4.4%
2012	3,439	-3.56%	7,427,000	6.2%
2013	3,230	-6.08%	8,114,000	9.3%
2014	3,077	-4.72%	8,804,000	8.5%
2015	2,905	-5.60%	9,559,000	8.6%
2016	2,891	-0.49%	9,798,000	2.5%
2017	2,887	-0.13%	10,053,000	2.6%
2018	2,857	-1.04%	10,309,000	2.5%
2019	2,852	-0.18%	10,554,000	2.4%
2020	2,755	-3.41%	10,806,000	2.4%
2021	2,791	1.30%	11,057,000	2.3%
2022	2,796	0.21%	11,302,000	2.2%
2023	2,816	0.71%	11,516,000	1.9%

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

تجدر الإشارة إلى أن وثيقة الرؤية حددت من ضمن أهدافها زيادة الدخل الحقيقي للفرد بنسبة (3% سنويًا) في المتوسط، وبالتالي من الضروري مراعاة أن هذه الزيادة المرجوة لا بد أن تتزامن مع معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لضمان تحقيق الاستفادة الفعلية من نمو الدخل، حيث يعتمد نجاح هذا الهدف على التوازن بين نمو الدخل، السيطرة على التضخم، وتعزيز نمو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

ومن جانب آخر، يتعين على الاقتصاد الأردني أن يحقق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنويًا أعلى من معدلات النمو السكاني في المملكة، وذلك ما أشارت اليه الرؤية في خارطة طريق النمو الاقتصادي، والممثلة في زيادة الناتج الحقيقي من (30.2 مليار دينار) عام 2022 إلى (58.1 مليار دينار) عام 2033، أي زيادة بمقدار (27.9 مليار دينار) وبنسبة (5.6%) سنوياً.

02 ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

في إطار ذلك، قام فريق المنتدى بإفتراض الحد الأدنى المطلوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لضمان تحقيق الهدف المتمثل في زيادة الدخل الحقيقي للأفراد بنسبة 3% سنويًا، آخذاً بالإعتبار معدل التغير السكاني، كما يلي:

01

نمو الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 3% سنوياً

بالنظر إلى أن الهدف هو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فيجب أن ينمو الاقتصاد بنسبة تزيد عن (3%) مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو السكاني.

02

معدل النمو السكاني في الأردن

غالباً ما تسجل معدلات النمو السكاني أعلى من معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما يؤثر على مستويات دخل الفرد الحقيقي، ولحساب نمو الناتج الحقيقي، يمكن توقع معدل النمو السكاني ما يلي :

- اعتماد متوسط معدل النمو السكاني في الأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة والبالغة (2.2%) سنويًا تقريباً، ما يعني **أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يجب أن ينمو بما يقارب (5.2%) سنويًا على الأقل** لتحقيق زيادة في دخل الفرد الحقيقي بنسبة (3%).
- اذا تم افتراض معدل النمو السكاني المسجل في آخر سنة متوفرة 2023 وبما نسبته (1.9%)، **فإن الناتج المحلي الحقيقي يجب أن ينمو بنسبة (4.9%) على الأقل** لتحقيق الهدف المطلوب في الرؤية.

ومن المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة أن تقل معدلات النمو السكاني المسجلة في المملكة في حال عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم مما يسهل من تحقيق الهدف المطلوب، الإ انه بشكل عام وبعد مرور عامين على رؤية التحديث الاقتصادي، لا يزال هناك الكثير لتحقيق الطموح من زيادة الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 3% سنويًا، خاصة في ظل النسب الحالية والتي لم تتجاوز بالمتوسط (1.5%) من نمو دخل الفرد في المملكة خلال العقد الأخير.

وفي سياق متصل، أعدت الحكومة برنامجًا تنفيذيًا لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام (2023-2025)، بهدف ترجمة التزامها بتنفيذ الرؤية وضمان تحقيق النتائج المستهدفة، حيث يتضمن البرنامج فرضيات الإطار الاقتصادي الكلي المقدرة والمستهدفة، والتي تشكل أساسًا لرصد الفجوات بين النتائج الفعلية والمستهدفة على المستوى السنوي في المدى القريب والذي قد يكون أكثر تفصيلاً من جانب فهم خطة الحكومة في تنفيذ أهداف الرؤية.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

تضمن البرنامج التنفيذي للرؤية تقديرات شملت معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة، معدلات التضخم، ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال الفترة (2023-2025)، وقد قام المنتدى بمقارنة المستهدفات السنوية لهذه المؤشرات مع النتائج الفعلية؛ لرصد مستوى التقدم في تحقيق مستهدفات الرؤية، بالإضافة إلى مقارنة الأهداف المستقبلية مع توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2024 [4]، وكانت الملاحظات ما يلي:

01

سجل الاقتصاد الأردني معدل نمو في الناتج المحلي الحقيقي لعام 2024 بنسبة (2.4%)، وهي ما تمثل (89%) من ما هو مستهدف في البرنامج التنفيذي، في حين أنه استطاع تحقيق (100%) من المعدل المستهدف في عام 2023 وبواقع (2.7%) نمو اقتصادي.

02

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الجيوسياسية المحيطة لن يستطيع تحقيق معدلات النمو الحقيقية المستهدفة في البرنامج التنفيذي ولكنها ستكون قريبة منها، حيث ستحقق (96.7%) من ما هو مستهدف في عام 2025 .

03

شهدت معدلات التضخم في المملكة لعامي 2022 و2023 و2024 مستويات أقل من المتوقع في البرنامج التنفيذي، كما أظهرت توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم لعام 2025 أنها ستكون أيضًا دون المستويات في البرنامج. يُعد هذا مؤشرًا إيجابيًا يعكس قدرة الاقتصاد الأردني في المحافظة على بيئة مستقرة، مما يعزز الثقة في السياسات الاقتصادية المعتمدة.

اضغط لمشاهدة المراجع 4

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

معدلات نمو الناتج الحقيقي الفعلي والمستهدف (%)

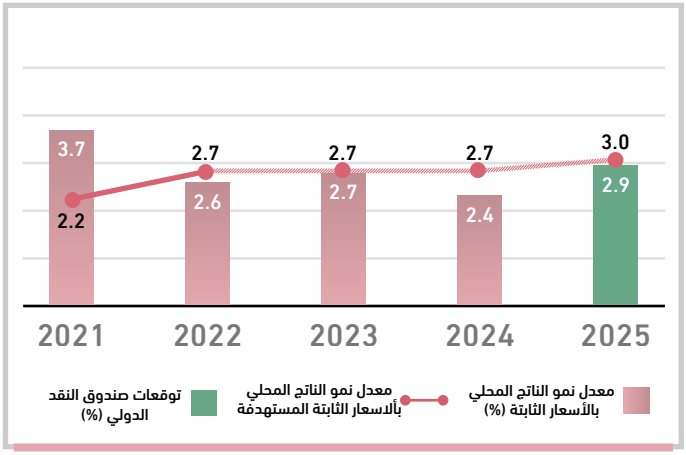

المصدر: البرنامج التنفيذي للرؤية، صندوق النقد الدولي، دائرة الاحصاءات العامة

معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة (%)

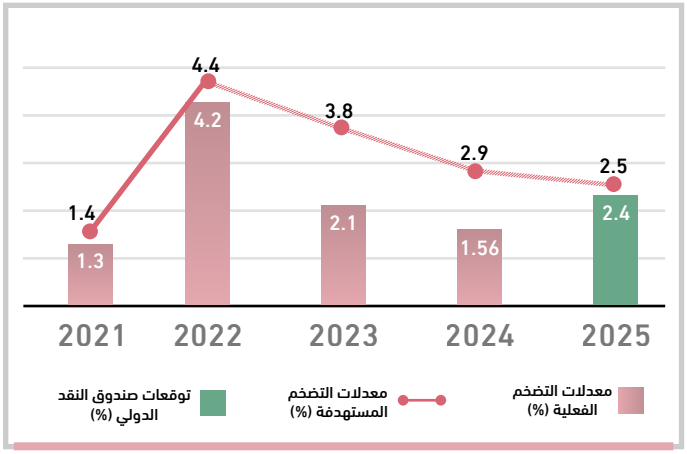

المصدر: البرنامج التنفيذي للرؤية، صندوق النقد الدولي، دائرة الاحصاءات العامة

وفي ذات السياق، أشار البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى إلى أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المستهدفة خلال السنوات (2023-2025)، إلا أنه من المهم أن تتضمن هذه الأرقام نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بدلاً من الاعتماد على الأسعار الجارية فقط، فالأرقام بالأسعار الجارية قد لا تعكس الصورة الواقعية للاقتصاد، ولا تتوائم مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

ومع ذلك، عند النظر في المستهدفات الموضوعة للسنوات (2023-2025) في البرنامج التنفيذي، نجد أن أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي المستهدفة تبدو صعبة التحقيق في الوقت الحالي، حيث يوجد فارق بين الأرقام المستهدفة والمعدلات الفعلية التي تم تحقيقها في السنوات السابقة، مما يثير تساؤلات حول جدوى هذه المستهدفات في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

إضافة إلى أن معدلات النمو المتوقعة لأرقام نصيب الفرد من الدخل في البرنامج التنفيذي، التي تتراوح بين (5% إلى 6%) سنوياً، تبدو بعيدة عن الواقع الحالي للاقتصاد الأردني، مما يجعل من غير الممكن تحقيق هذا النمو المستدام على المدى القصير، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية التي تؤثر على مختلف القطاعات، ويظهر الشكل مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المستهدفة في البرنامج التنفيذي والفعلية بحسب بيانات البنك المركزي الأردني وتوقعات صندوق النقد الدولي.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (2): زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دينار أردني)

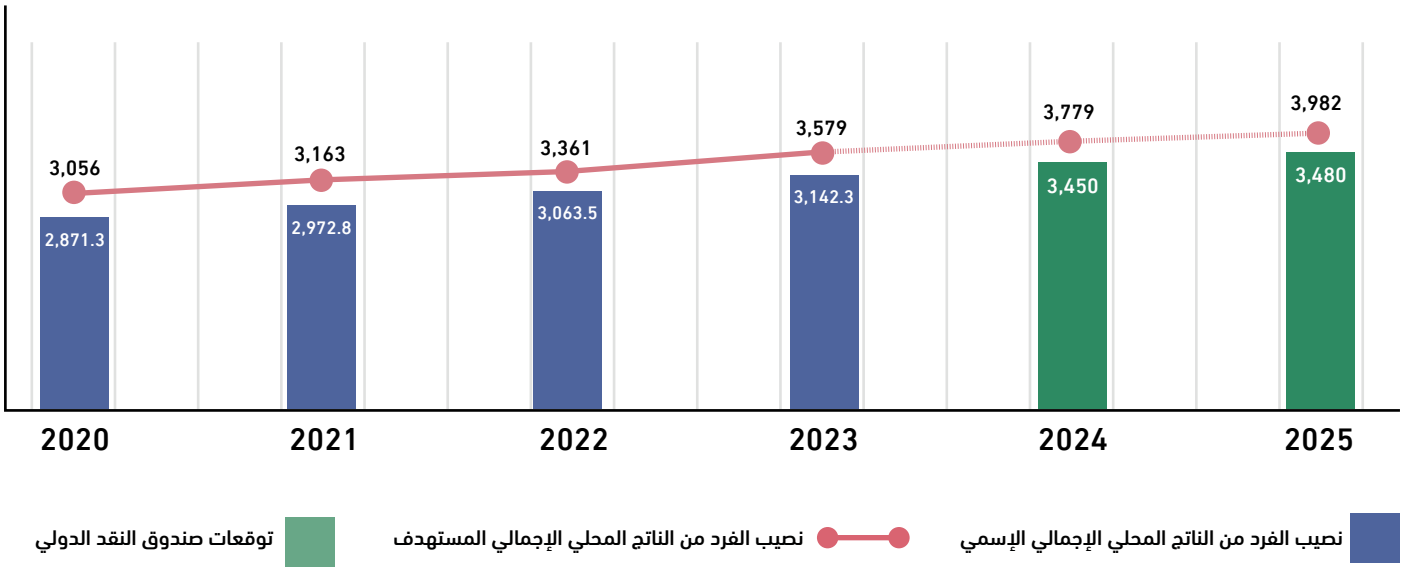

المصدر: البرنامج التنفيذي للرؤية، دائرة الاحصاءات العامة

بالمحصلة؛ يعتقد المنتدى الاقتصادي الأردني أن الحكومة ووفقاً لأرقام مستهدفات البرنامج التنفيذي (2023-2025) تستطيع تحقيق بعض المؤشرات الايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي نظراً لتركيزها على إجراء التحسينات للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه قد يكون من الصعب الالتزام وتحقيق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 3% سنوياً خلال المرحلة الأولى وكما جاء في الرؤية، وهذا ما تؤكده توقعات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في البرنامج التنفيذي للمرحلة الأولى.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (3): رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%

ارتبط تحديد رؤية التحديث الاقتصادي للأردن بهدف رفع ترتيب البلاد في مؤشر التنافسية العالمي ارتباطًا وثيقًا لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وهو مؤشر يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويرصد مؤشرات أكثر من 141 دولة حول العالم. إذ أن مؤشر التنافسية يعد مقياسًا رئيسيًا لقدرة الاقتصاد على النمو، وجذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة، وهي الركائز الاساسية التي بنيت عليها الرؤية.

كما يعتبر تحسين التنافسية خطوة أساسية لتطوير البنية التحتية، تعزيز الابتكار، وتوفير فرص العمل في القطاعات الحيوية، هذه المؤشرات تساعد في تحديد أولويات الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي يجب تنفيذها للوصول إلى أهداف الرؤية، مثل رفع الدخل الحقيقي للفرد وزيادة القدرة التنافسية على مستوى العالم.

وبحسب الإصدار الأخير لتقرير التنافسية العالمي في عام 2019، جاء الأردن في المرتبة 70 عالمياً، **ومنذ ذلك الحين، توقف المنتدى الاقتصادي العالمي عن إصدار هذا التقرير**، مما جعل من الصعب تتبع تقدم الأردن في هذا المؤشر بشكل دوري خلال العامين الماضيين، وكان لا بد من إيجاد طرق بديلة لتقييم وتحليل القدرة التنافسية للأردن في سياق التحديات العالمية والمحلية، لإعادة تفعيل الهدف رقم (3) في وثيقة الرؤية.

وفي ضوء ذلك، صدر مؤخراً تقرير مستقبل النمو (Future of Growth) من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لأول مرة بتاريخ 17 كانون الثاني من عام 2024، والذي تبنته الحكومة ليكون بديلاً عن مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index)، يهدف إلى تقييم تنافسية الاقتصاد العالمي واستكشاف مصادر النمو الاقتصادي المستقبلية في 108 دولة حول العالم، ويقدم إطار عمل متعدد لقياس جودة النمو الاقتصادي عبر أربعة أبعاد رئيسية:

01 الابتكار
قدرة الدول على تطوير وتبني تقنيات جديدة وتعزيز البحث والتطوير.

02 الشمول
مدى تحقيق النمو الاقتصادي لتوزيع عادل للفرص والمنافع بين مختلف فئات المجتمع.

03 الاستدامة
مدى مراعاة النمو الاقتصادي للاعتبارات البيئية واستخدام الموارد بكفاءة.

04 المنعة
قدرة الاقتصادات على التكيف مع الصدمات والتغيرات المفاجئة.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (3): رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%

يسلط التقرير الضوء على "نماذج أولية لمسار النمو"، مصنفة من (A- G)، بهدف تحديد البلدان الأكثر ارتباطًا بخصائص نموه، و بشكل يعكس المسارات المختلفة التي تتبعها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية. تتمحور هذه الأنماط حول التوازن بين حجم النمو وجودته تبعاً للأبعاد الرئيسية والتي يتم تقسيمها إلى فئات فرعية وفقًا لاختلافات في معدلات النمو أو خصائص هيكلية معينة، إلا أنها تحتفظ بنفس الإطار العام للنمط الأساسي، ويشير التقرير إلى أن هذه التصنيفات لا تعكس حدودًا صارمة، بل تقدم نهجًا مرنًا لتحليل التجارب الاقتصادية المختلفة، مما يساعد في فهم تأثير السياسات السابقة واستشراف مسارات النمو المستقبلية.

وفقًا للتقرير، يقع الأردن ضمن النمط "F"، وهو نمط يشمل الدول التي اعتمدت تاريخيًا على مسارات نمو قائمة على الكفاءة، وتسعى لتعزيز الابتكار والشمولية والقدرة على الصمود من قاعدة نمو منخفضة، مع تأثير بيئي محدود نسبيًا، وتندرج ضمن هذا النمط دول ذات دخل متوسط مثل غانا، المغرب، الفلبين، رواندا، والتي تواجه تحديات اقتصادية هيكلية، لكنها تعمل على تحسين استدامة اقتصاداتها وتعزيز مرونتها في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

وبالإشارة إلى أداء الأردن في الأبعاد الرئيسية للمؤشر، فقد حقق أفضل أداء في بعد الاستدامة، حيث سجل درجة (58.2 من 100)، مما يعكس التزاماً متزايداً في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعكس جهود المملكة في تعزيز استدامة نموها الاقتصادي والبيئي، يليه بعد المنعة الذي سجل درجة (55 من 100) مما يدل على قدرة الأردن على التكيف مع التحديات الاقتصادية والسياسية المتغيرة، على الرغم من التحديات الإقليمية المعقدة.

في حين سجلت المملكة أضعف أداء في بعد الابتكار وبدرجة (45.01 من 100)، مما يشير إلى ضعف القدرة على التكيف مع التوجهات التكنولوجية الحديثة، ذلك بسبب نقص ملحوظ في توفر المواهب الرقمية والتكنولوجية التي تساهم في دفع عجلة الابتكار مما يتطلب تدابيراً استراتيجية لرفع مستوى الابتكار، خاصة في مجال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتوفير الدعم المناسب للرياديين والمبتكرين.

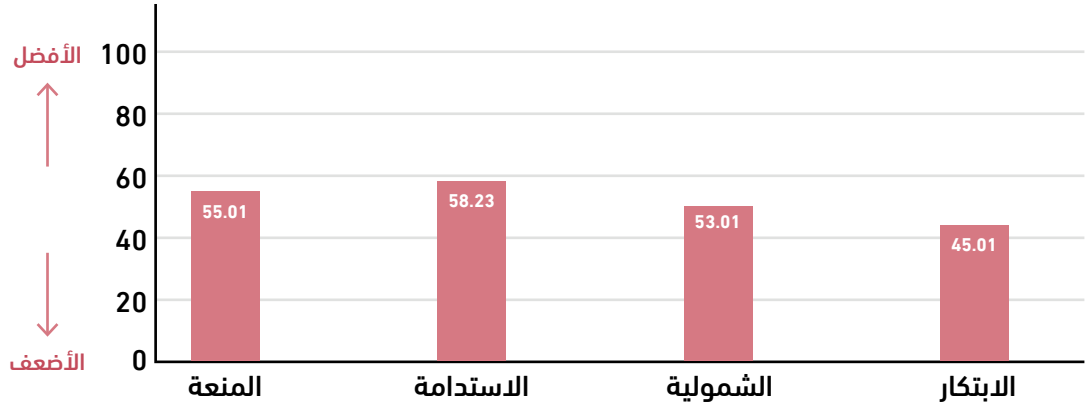

المصدر: مؤشر مستقبل النمو، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2024

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (3): رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%

تظهر نتائج الأردن في الأبعاد الرئيسية للمؤشر والتي تتراوح بين (45-58) تقريباً إلى الأداء المتوسط نسبيًا، نظراً لأن الدرجة القصوى (100) تمثل الأداء الأفضل، بالتالي إن هذه النتائج تعكس مدى الضعف في تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في الابتكار، الاستدامة، الشمولية، والمنعة.

وفي ضوء جهود الحكومة الأردنية التي تقوم بها من الإجراءات المدرجة ضمن خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر مستقبل النمو، إلا انه من الضروري أن تقوم بتوضيح العكس المنطقي للهدف العام المتعلق برفع ترتيب الأردن في المؤشر ليصبح ضمن أعلى 30% بحلول نهاية عام 2033، وفقاً لإطار الرؤية، فمن الجدير بالذكر أن الهدف العام يتطلب أن تصل درجاته إلى حوالي 70 أو أكثر في الأبعاد الرئيسية.

بالتالي يجب على المعنيين تحديد الإجراءات والنتائج التي يجب تحقيقها للوصول إلى هذا الهدف الطموح، مع التركيز على تحسين الأبعاد التي تمثل تحديات للأبعاد الرئيسية، هذا يشمل وضع خطط استراتيجية واضحة تتضمن معايير قياس دقيقة للأداء، وتخصيص الموارد اللازمة لدعم التطوير في هذه المجالات؛ من بينها تعزيز القدرات في البحث والتطوير، وتطوير المهارات البشرية، وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية، وذلك لتوفير أساس قوي يدعم النمو المستدام ويعزز قدرة الأردن على تحقيق هدفه في التحديث الاقتصادي بحلول عام 2033.

وعند مقارنة مكانة الأردن في الأبعاد الرئيسية لمؤشر مستقبل النمو بعدد من دول الإقليم، يتضح أن المملكة سجلت أعلى مستوى في بُعد الاستدامة، مما يعكس مدى مراعاة الاقتصاد الوطني للاعتبارات البيئية وكفاءة استخدام الموارد. في المقابل، جاءت المملكة ضمن الدول الأقل تصنيفًا في محوري الابتكار والشمولية. ويوضح الشكل أدناه تصنيف مجموعة من دول الإقليم في الأبعاد الرئيسية للمؤشر.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.1 ركيزة النمو الاقتصادي

الهدف (3): رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%

أداء بعض الدول في مؤشر مستقبل النمو - 2024

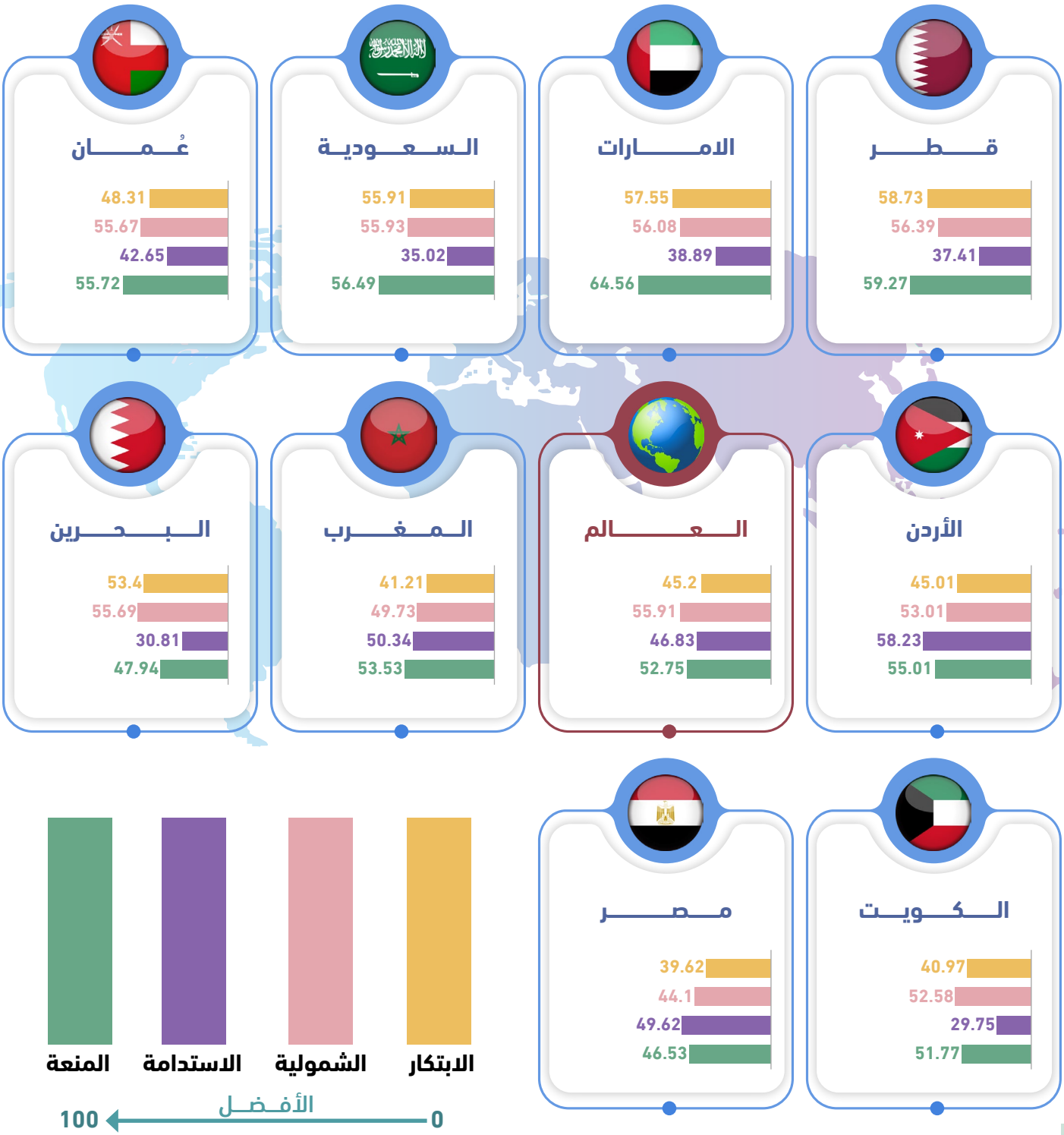

الفهرس

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2- ركيزة جودة الحياة

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى تعزيز معايير المعيشة الأساسية ضمن ركيزة "**جودة الحياة**"، والتي تتضمن معيارين أساسيين: أولاً **مستوى المعيشة**؛ ويشمل كافة عناصر ومقومات التمتع بحياة كريمة ومرضية، ثانياً **نمط الحياة**؛ ويشمل الخيارات الإضافية لنمط الحياة الكفيلة بحصول المواطن على ما ينشده من راحة واستمتاع وترفيه، وبشكل يساعد على تحقيق توازن بين العمل والحياة الشخصية للأفراد.

وعليه، تسعى ركيزة جودة الحياة إلى تحقيق الأهداف (4، 5، 6) من الرؤية:

الهدف (4): رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%

خلال عمل الحكومة على صياغة رؤية التحديث الاقتصادي، تم إجراء مسح وطني تحت إشراف فريق متخصص من الباحثين، شمل عينة مكونة من (2,500) مواطن ومواطنة. أظهرت نتائج المسح أن نسبة الرضا في حينها بلغت 40%، وتهدف الرؤية ضمن ركيزة "جودة الحياة" إلى مضاعفة هذه النسبة لتصل إلى 80% بحلول عام 2033، عبر تحسين مستوى المعيشة وتوفير خدمات ذات جودة عالية تلبي تطلعات المواطنين.

وبعد عامين من إطلاق الرؤية، من المهم تتبع المؤشرات العالمية التي تقيس نوعية الحياة، نظراً لعدم وجود نتائج معلنة عن تتبع نسب الرضا عن نوعية الحياة للمواطنين بشكل دوري، وعليه قام المنتدى بتتبع بعض المؤشرات العالمية التي تقيس نوعية الحياة سواء تلك المذكورة في البرنامج التنفيذي المحدث أو عموماً، منها:

1- مؤشر جودة الحياة "Numbeo Quality of Life Index"

هو مؤشر شامل مصمم لتقييم مستوى المعيشة في مختلف الدول والمدن حول العالم، يتم تطويره وإدارته بواسطة منصة Numbeo[5]، وهي قاعدة بيانات تعتمد على مصادر جماعية لجمع البيانات المتعلقة بتكاليف المعيشة وجودة الحياة والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، **حيث كلما ارتفعت قيمة مؤشر جودة الحياة كلما كان أفضل.**

يقيس هذا المؤشر عوامل مختلفة والتي تؤثر على جودة الحياة، وتشمل: القدرة الشرائية، الأمان، جودة الرعاية الصحية، تكلفة المعيشة، نسبة أسعار العقارات إلى الدخل، أوقات التنقل المرورية، التلوث، والمناخ.

يُغطي المؤشر نطاقاً واسعاً من الدول والمدن، حيث يوفر تحليلات مقارنة لأكثر من 88 دولة والعديد من المدن العالمية، كما يُعتبر مفيداً بشكل خاص للباحثين وصانعي السياسات والوافدين والشركات التي تسعى للحصول على رؤى حول ظروف المعيشة في مناطق مختلفة.

5 Numbeo is a private limited liability company headquartered in Serbia, founded in 2009, provides crowd-sourced data on cost of living, quality of life, and property prices, making it a prominent resource for comparing cities globally.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (4): رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%

1- مؤشر جودة الحياة "Numbeo Quality of Life Index"

تعد جودة الحياة في الأردن ضمن النطاق المتوسط مقارنة بالدول الأخرى ووفقًا لآخر تحديث لمؤشر جودة الحياة الصادر في كانون الثاني 2025، حلّت المملكة في المرتبة 56 من أصل 88 دولة مشاركة، محققة 125 نقطة. في المقابل، تصدّرت لوكسمبورغ المؤشر كأفضل دولة من حيث جودة الحياة، تلتها هولندا، مما يعكس تفوق هذه الدول في معايير الرفاهية والتنمية المستدامة. في المقابل، جاءت نيجيريا في المرتبة الأخيرة، مما يشير إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها في تحسين جودة الحياة لمواطنيها.

أداء بعض الدول في مؤشر جودة الحياة - 2025

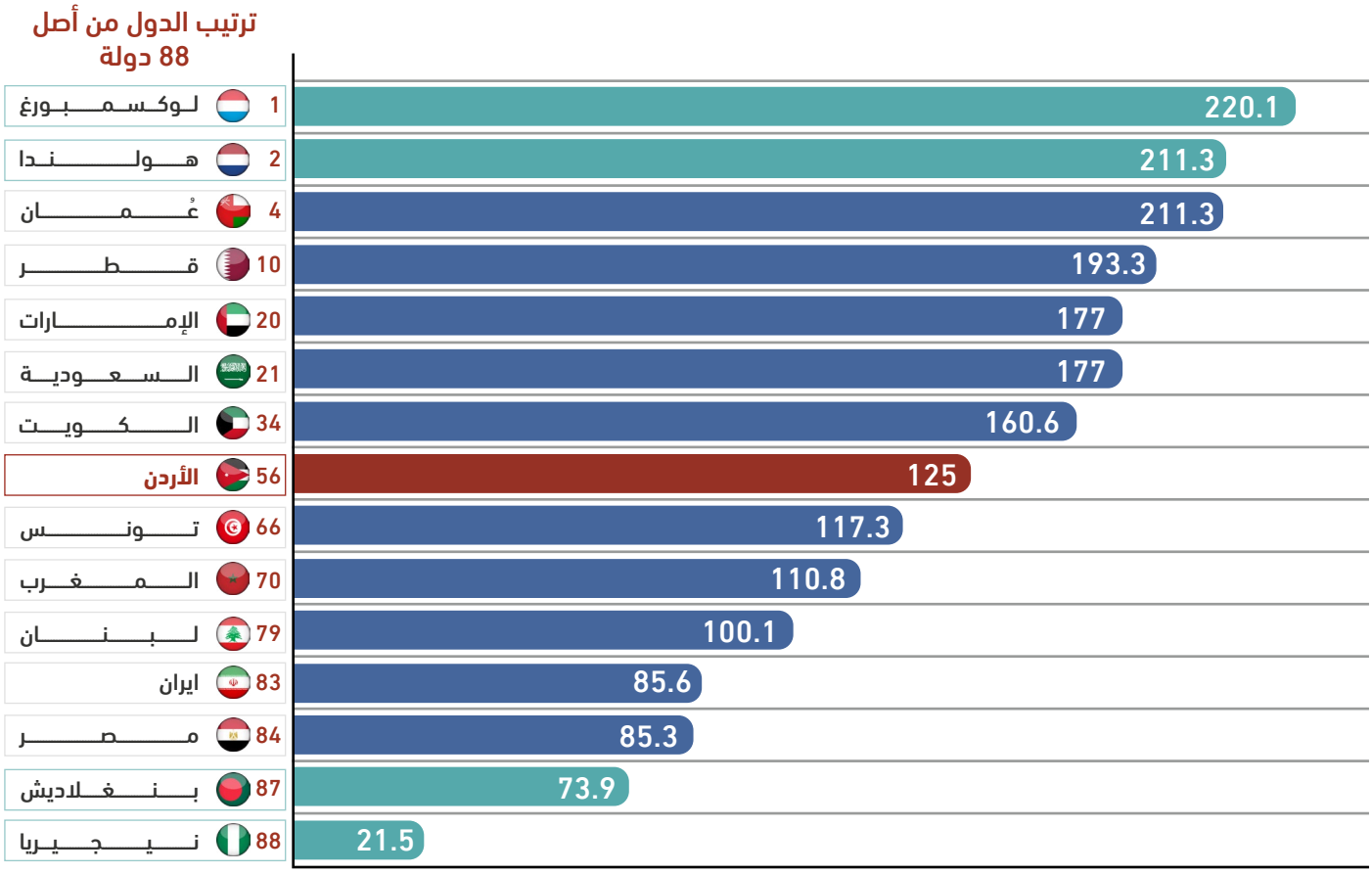

المصدر: Numbeo, January 2025

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (4): رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%

1- مؤشر جودة الحياة "Numbeo Quality of Life Index"

وعند تتبع الأداء التاريخي للأردن في مؤشر جودة الحياة، يظهر تحسن ملحوظ في تصنيفه خلال عام 2025، حيث تقدم بمقدار مرتبتين ليحتل المركز 56 من أصل 88 دولة، مقارنة بالمرتبة 57 من أصل 85 دولة في عام 2024، مع ارتفاع درجته من 117 نقطة إلى 125 نقطة، ويعكس هذا التقدم تحسناً نسبياً في بعض العوامل التي يقيسها المؤشر، إلا أنه لا يزال يتطلب المزيد من الجهود لتعزيز جودة الحياة بشكل مستدام. ويوضح الشكل أدناه تطور ترتيب الأردن في مؤشر جودة الحياة خلال الفترة (2017-2025)، مما يتيح فهماً أعمق للاتجاهات والتغيرات التي شهدها أداء المملكة في هذا المجال.

أداء الأردن في مؤشر جودة الحياة- (نقطة)

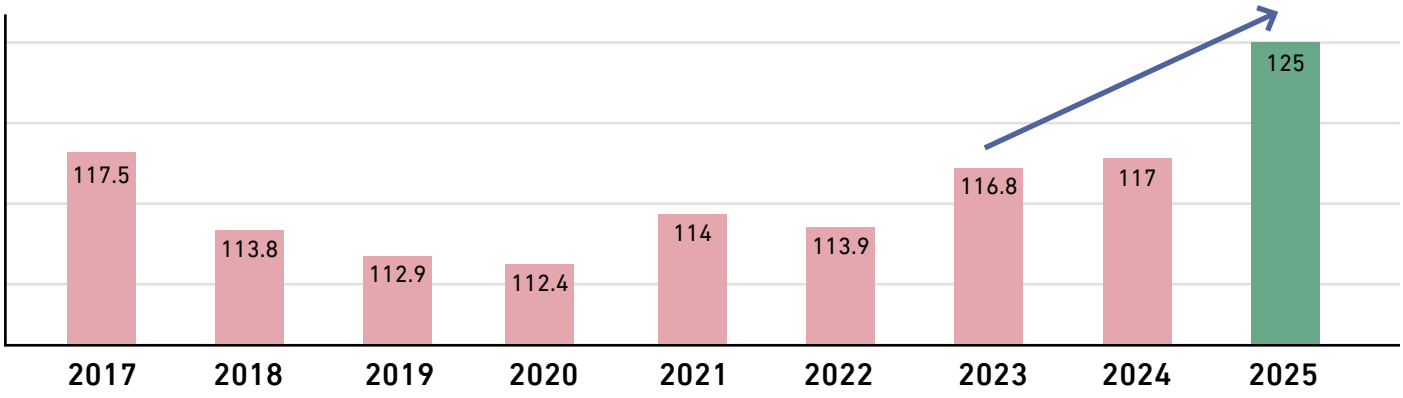

المصدر: Numbeo, January 2025

2- مؤشر التقدم الاجتماعي العالمي "Social Progress Index"

يقيس التقدم الاجتماعي قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية لمواطنيه، وإقامة اللبنات الأساسية التي تسمح للمواطنين والمجتمعات بتعزيز جودة حياتهم والحفاظ عليها، وخلق الظروف لجميع الأفراد للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة.

مؤشر التقدم الاجتماعي هو مؤشر عالمي يُصدر سنويًا عن منظمة "Social Progress Imperative"[6] غير الربحية، ويركز بشكل أساسي على قياس الأداء الاجتماعي والبيئي لأكثر من 170 دولة حول العالم.

6 Social Progress Imperative is a non-profit organization dedicated to advancing human well-being and social progress around the world. The Chair of its Board of Trustees is Professor Michael Porter, a renowned scholar from Harvard University, known for his influential work in economics and competitive strategy.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (4): رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%

2- مؤشر التقدم الاجتماعي العالمي "Social Progress Index"

يتم تصنيف الدول في المؤشر وفقاً لـ 6 مستويات (Tiers) ترتب من الأعلى إلى الأدنى، بناءً على 12 ركيزة أساسية تستخدم لتقييم التقدم الاجتماعي، تنبثق من 57 مؤشر فرعي، وموزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية:

01 الاحتياجات الأساسية

تشمل التغذية والرعاية الطبية ,المياه والصرف الصحي، السكن، الأمان، ويقيس قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية.

02 أسس الرفاهية

من تعليم أساسي،المعلومات والاتصالات، الصحة والجودة البيئية وبالتالي قياس قدرة الدولة على وضع أسس الرفاهية.

03 الفرص

تشمل الحقوق، الحرية والاختيار، المجتمع الشامل،والتعليم المتقدم، ويقيس هذا البعد مدى توافر الفرص لجميع الأفراد لتعزيز قدرتهم على الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة.

وحول أبرز نتائج تقرير التقدم الاجتماعي لعام 2023، جاءت الدنمارك في المرتبة الأولى من أصل 170 دولة مشاركة وبمجموع نقطي (90.38)، وعلى المستوى الاقليمي تصدرت الكويت قائمة البلدان العربية حيث جاءت في المرتبة 48 عالمياً وبمجموع (73.44)، فيما حلت الأردن في المرتبة 84 عالمياً والخامسة عربياً.

أداء بعض البلدان في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2023

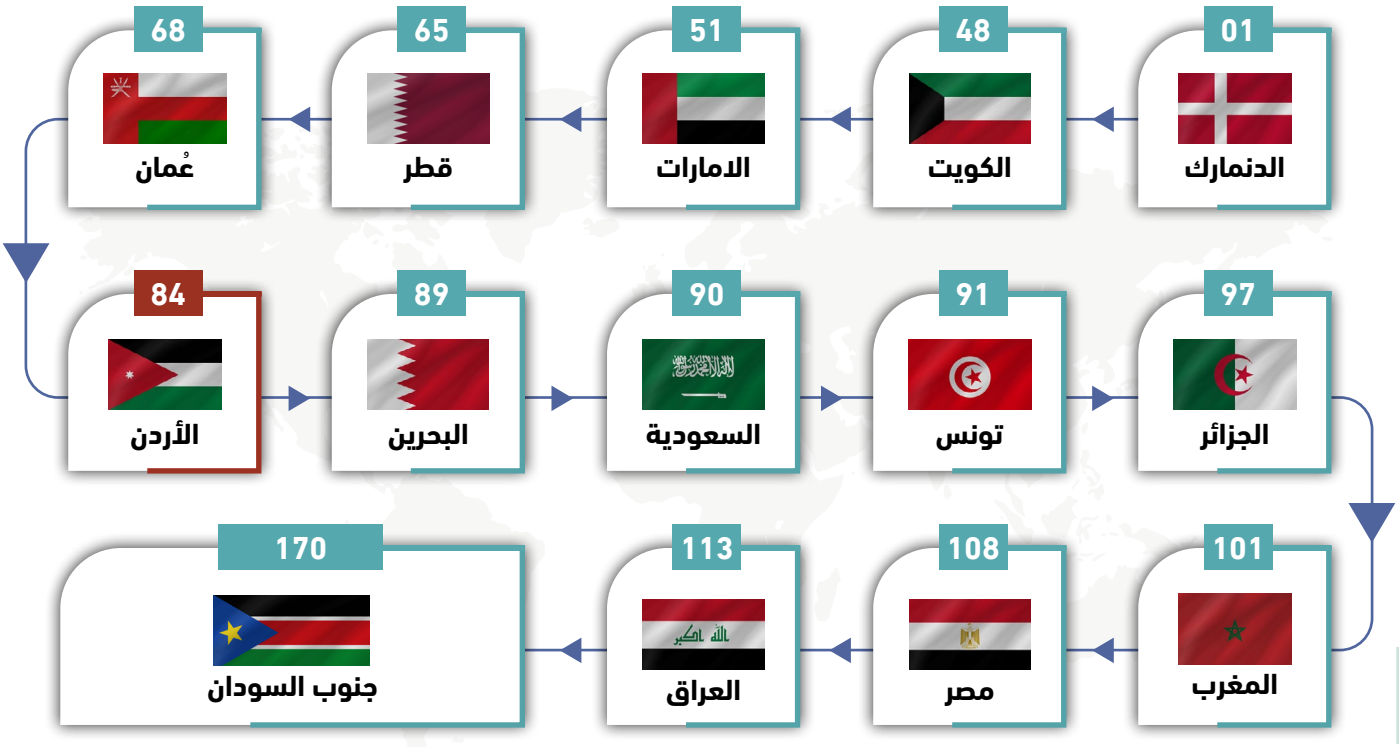

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (4): رفع نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%

2- مؤشر التقدم الاجتماعي العالمي "Social Progress Index"

استطاعت المملكة أن تتقدم في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2023 إلى المرتبة 84 عالمياً بعد أن كانت في المرتبة 91 عام 2022، أي بواقع 7 مراتب، في حين أنها انخفضت بالمجموع النقطي بمقدار (0.11 نقطة) عن أداؤها بالعام السابق، حيث يسجل أداء الأردن النقطي في مؤشر التقدم الاجتماعي تراجعاً عاماً منذ عام 2020، كما هو مبين في الشكل.

أداء الأردن في مؤشر التقدم الاجتماعي (100 نقطة)

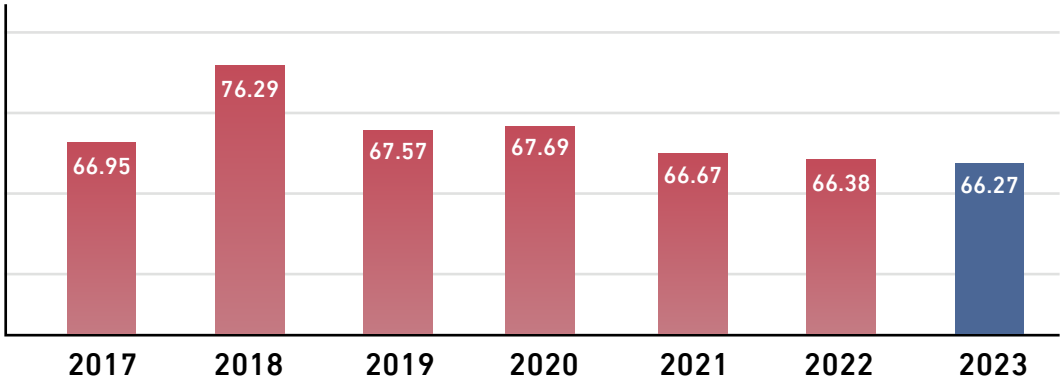

المصدر : مؤشر التقدم الاجتماعي، 2024

وعلى صعيد الأبعاد الرئيسية، سجل الأردن أداءً قويًا في بعد "الاحتياجات الأساسية" عام 2023 حيث جاء بمجموع نقطي (85.32)، محرزاً تقدماً بمقدار (0.34 نقطة) مقارنة بعام 2022، بينما سجل أضعف أداء في بعد "الفرص"، حيث سجل (48.77 نقطة)، متراجعًا بمقدار (0.09 نقطة) عن العام السابق. ويظهر الجدول أداء الأردن في مؤشر التقدم الاجتماعي العالمي ضمن الركائز الرئيسية خلال السنوات (2017-2023).

الأبعاد الرئيسية					
العام	الترتيب	المجموع النقطي	الاحتياجات الأساسية	أسس الرفاهية	الفرص
2017	72	66.95	84.88	66.45	49.53
2018	74	76.29	85.13	67.14	49.61
2019	74	67.57	84.67	66.30	51.73
2020	77	67.69	85.34	66.22	51.52
2021	86	66.67	85.73	64.81	49.47
2022	91	66.38	85.66	64.63	48.86
2023	84	66.27	85.32	64.71	48.77

المصدر : مؤشر التقدم الاجتماعي

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

في هذا السياق، تشير جميع المؤشرات التي ترصد نوعية وجودة الحياة إلى أن الأردن لا يزال يتمتع بجودة حياة معتدلة بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعضها يسجل تراجعاً تدريجياً نتيجة الاوضاع الإقتصادية والاجتماعية المتأثرة بالظروف المحلية والعالمية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المؤشرات تعتمد على محاور معينة ترتبط بقوانين وأنظمة وخدمات لتقيس رضا الأفراد، وتحتاج غالبًا إلى فترات زمنية طويلة نسبيًا لتعكس التحسينات التي تطرأ عليها.

الهدف (5): رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح أفضل 100 مدينة في العالم

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن إلى تحقيق تحول شامل في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تعزيز تنافسية المملكة وتحسين جودة حياة مواطنيها، ومن بين الأهداف الطموحة لهذه الرؤية، رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح ضمن أفضل 100 مدينة في العالم.

يعكس هذا الهدف التزام الأردن بتطوير بنيته التحتية، وتعزيز الخدمات الأساسية، والارتقاء بجاذبية مدنه كوجهات عالمية للعيش والعمل والاستثمار، والتركيز على تحول المملكة لتصبح أكثر حيوية، والاعتماد على الحلول الذكية، وتبني مفهوم "مدن المستقبل" المخصصة وفقاً للتنمية الحضرية ومبادئ التصميم المتمحورة حول المواطن. [7]

وفي سياق الرؤية؛ لم يتم الاشارة إلى تصنيف عالمي يُعتمد عليه كمرجع لتتبع مدى تحقيق هذا الهدف بشكل واضح، إلا أنه مؤخراً ومع إطلاق البرنامج التنفيذي المحدث، تم الإشارة إلى مؤشر ميرسر لجودة المعيشة (Mercer Quality of Living Index) في سبيل ذلك، وهو أحد أهم التصنيفات العالمية الصادرة عن شركة ميرسر والتي تقيس جودة الحياة في المدن الكبرى حول العالم، بهدف مساعدة الشركات متعددة الجنسيات، الحكومات، والمغتربين على تقييم البيئات الحضرية لضمان اختيار أفضل المواقع للعيش والعمل.

يعتمد المؤشر على تحليل 39 عاملًا رئيسيًا ضمن 10 فئات أساسية تشمل الاستقرار السياسي، البيئة الاقتصادية، الخدمات الصحية، جودة التعليم، البنية التحتية، المواصلات، الترفيه، السلع الاستهلاكية، الإسكان، والبيئة الطبيعية، ويتم تصنيف أكثر من 230 مدينة عالمية سنويًا باستخدام **مدينة نيويورك كمرجع للمقارنة**، وذلك عبر استبيانات، تقارير رسمية، ومصادر دولية، مما يجعله أداة أساسية موجه بشكل خاص إلى الموظفين الدوليين والشركات التي تسعى إلى تقديم تعويضات مناسبة لهم عند انتقالهم للعمل في مدن أخرى.

يُبرز تقرير ميرسر لجودة المعيشة لعام 2024 التفاوت الكبير في مستويات المعيشة بين مدن العالم، حيث يعكس تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جودة الحياة الحضرية، وعليه تصدّرت زيورخ- سويسرا القائمة بفضل خدماتها العامة الممتازة، ومشهدها الثقافي الغني، إضافةً إلى بنيتها التحتية المتطورة والتزامها بالاستدامة، تليها فيينا-النمسا في المرتبة الثانية، ثم جنيف- سويسرا في المركز الثالث، مما يؤكد تفوق المدن الأوروبية في توفير بيئة معيشية متكاملة. في المقابل، جاءت الخرطوم-السودان في المرتبة الأخيرة (241).

7 Mercer is a global consulting firm specializing in human resources, health, wealth, and careers. It is part of Marsh McLennan. Founded in 1945 and headquartered in New York.

اضغط لمشاهدة المراجع

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (5): رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح أفضل 100 مدينة في العالم

على الصعيد الإقليمي، شاركت 22 مدينة من 19 دولة عربية في التصنيف، حيث تصدرت دبي – الإمارات قائمة مدن الدول العربية (المرتبة 83 عالميًا)، تلتها مدينة أبوظبي – الإمارات (المرتبة 85 عالميًا)، من جهته، جاءت مدينة عمان-الأردن في المرتبة الثامنة عربيًا (المرتبة 137 عالميًا)، ويظهر الشكل ترتيب المدن العربية المشاركة في مؤشر ميرسر لجودة المعيشة.

ترتيب البلدان العربية في تصنيف ميرسر لجودة المعيشة في المدن- 2024

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (5): رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح أفضل 100 مدينة في العالم

يعكس أداء مدينة عمّان – الأردن في مؤشر ميرسر لجودة المعيشة تحسنًا ملحوظًا خلال الفترة من 2021 إلى 2024، ففي عام 2021، جاءت عمّان في المرتبة 173 من بين 231 مدينة مشاركة، ورغم زيادة عدد المدن المشاركة إلى 241 مدينة في عامي 2023 و2024، إلا أنها تقدمت إلى المرتبة 134 في عام 2023، قبل أن تستقر في المرتبة 137 في عام 2024، وعلى الرغم من التراجع الطفيف بين العامين الأخيرين، فإن عمّان أظهرت تحسناً إجماليًا قدره 36 مرتبة مقارنة بعام 2021، ما يشير إلى تحسن نسبي في جودة المعيشة بالرغم من زيادة المنافسة على مستوى المدن العالمية.

تطور أداء الأردن في مؤشر ميرسر لجودة المعيشة خلال الفترة (2021-2024)

وفي ضوء الجهود المبذولة لرفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح ضمن أفضل 100 مدينة في العالم، يمكن للحكومة إتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز مكانة المدينة، والتي تشمل تحسين جودة البنية التحتية، وتطوير وسائل النقل العام، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية والاستدامة الحضرية، ومع استمرار الجهود المبذولة يمكن للأردن تحسين تصنيفه العالمي وزيادة تنافسيته كوجهة للعيش والعمل، تحقيق الهدف الطموح للرؤية بجعل إحدى المدن الأردنية ضمن أفضل 100 مدينة عالميًا.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (6): رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للإزدهار ليصبح ضمن أعلى 30%

مؤشر ليغاتوم للإزدهار الصادر عن معهد ليجاتوم (Legatum Institute)[8] ، هو أداة شاملة تُقيّم أداء الدول عبر مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف قياس مستوى الإزدهار العام في أكثر من 167 دولة حول العالم، كما يعكس جودة الحياة والتنمية المستدامة في البلدان، حيث لا يركز فقط على الأداء الاقتصادي ولكنه يأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على رفاه الأفراد والمجتمعات.

وتتجلى أهمية المؤشر في شموليته، إذ يغطي 12 ركيزة رئيسية، بما في ذلك الاقتصاد، التعليم، الصحة، الحوكمة، الأمن، والبيئة المعيشية، مما يجعله معيارًا متكاملًا لرصد نقاط القوة والضعف في الدول، كما يوفر منصة لمقارنة الأداء بين الدول، ما يساعد الحكومات وصنّاع القرار على تحديد الفجوات التنموية ووضع استراتيجيات لتحسين الأداء، بالإضافة إلى أنه يُحفز الإصلاحات مثل تعزيز الحوكمة الرشيدة، تحسين البنية التحتية، تعزيز الحريات الشخصية، وتقوية رأس المال الاجتماعي، وهي ركائز أساسية لدعم التحديث الاقتصادي.

وقد ارتبط مؤشر ليغاتوم للإزدهار كمعيار وهدف رئيسي في تنفيذ الرؤية الاقتصادية، نظرًا لشمولية المؤشر وقدرته على قياس التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة، كما أنه يعكس مستوى جودة الحياة التي يلمسها المواطن، ما يجعله وسيلة مثالية لتقييم الأثر الفعلي للإصلاحات على حياة الأفراد. من جانب آخر، يسهم تحسين ترتيب الأردن في المؤشر برفع تنافسيته دوليًا من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز صورة الدولة عالميًا.

وبحسب آخر اصدار للمؤشر في عام 2023، تراجع الأردن بمقدار رتبة واحدة في عام 2023 مقارنة مع عام 2022، ليسجل المرتبة 86 عالمياً من أصل 167 دولة مشاركة، وبدرجة (57.14 / 100)، وعند تتبع ترتيب الأردن منذ عام 2020، نلاحظ تراجع الأردن عموماً بالمؤشر، ويظهر الشكل ترتيب ودرجة الأردن في مؤشر ليجاتوم للرفاهية خلال الفترة (2020-2023).

8 The Legatum Institute is an independent, London-based think tank that focuses on promoting global prosperity through research on economic growth, governance, and individual well-being. Was founded in 2007

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.2 ركيزة جودة الحياة

الهدف (6): رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للإزدهار ليصبح ضمن أعلى 30%

ترتيب الأردن في مؤشر ليجاتوم (167 دولة)

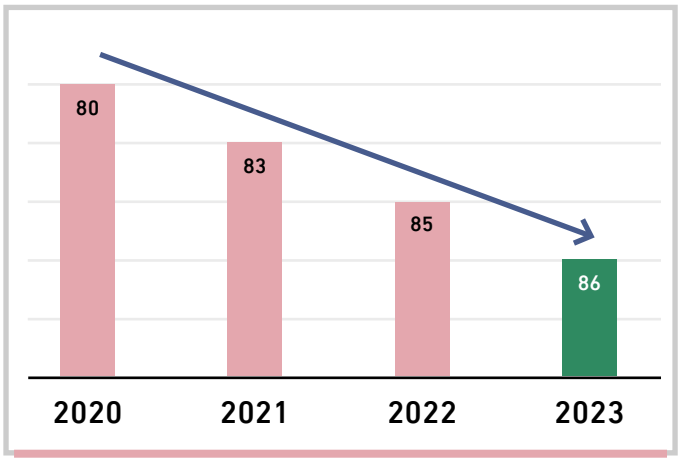

درجة الأردن في مؤشر ليجاتوم (100%)

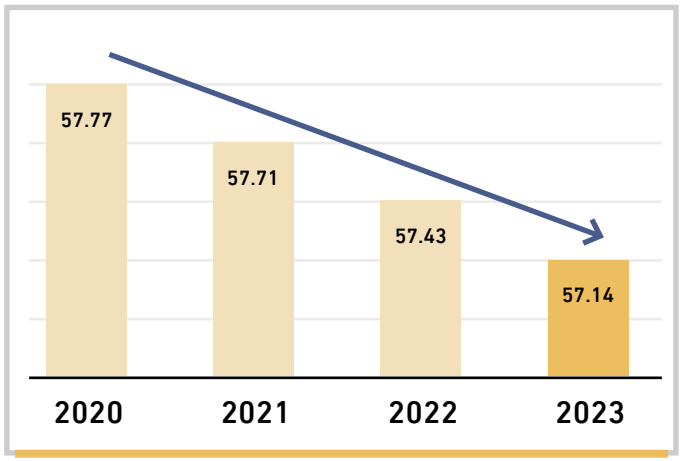

المصدر: THE LEGATUM PROSPERITY INDEX [9]

وليصبح الأردن ضمن أعلى (30%) من ترتيب الدول في **مؤشر ليغاتوم للازدهار** (الذي يغطي 167 دولة)، يجب أن يكون الأردن ضمن الثلث الأعلى من الدول المشاركة؛ وبما أن (30%) من 167 هي حوالي (50)، إذاً يجب أن يصل الأردن إلى المرتبة **50 عالميًا** مع نهاية عام 2033.

بالنظر إلى تراجع ترتيب الأردن من المرتبة 83 في عام 2020 إلى المرتبة 86 في عام 2023، يمكن القول أن الأردن ليس على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف المطلوب، ويحتاج المزيد من الجهود في إظهار التحسن وخاصة في المجالات الرئيسية التي يعتمد عليها تصنيف ليغاتوم، مثل جودة التعليم، الصحة، الأمن، الاقتصاد، وحوكمة المؤسسات.

9

اضغط لمشاهدة المراجع

الفهرس

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

3- الاستدامة

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.3 الاستدامة

تعد الاستدامة محورًا رئيسيًا في رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة، إذ تمثل الأساس لتحقيق تنمية شاملة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، ومن خلال التركيز على تعزيز الاقتصاد الأخضر، وتشجيع الابتكار، ودعم الاستثمارات المستدامة، تسعى المملكة إلى ترسيخ مكانتها كدولة رائدة في مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والمائي. وبهذا، تضع الرؤية خارطة طريق واضحة نحو بناء اقتصاد قوي ومستدام يحقق جودة حياة أفضل للمواطنين.

تسعى ركيزة الاستدامة إلى تحقيق كل من الأهداف (7 – 8) من الرؤية:

الهدف (7): رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%

مؤشر الأداء البيئي العالمي(EPI) يُعدّ بواسطة جامعتي "ييل" و"كولومبيا" بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو مقياس دولي لتقييم جهود أكثر من 180 دولة حول العالم في مجالات الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي، يعتمد على مجموعة من المعايير تشمل جودة الهواء، المياه والصرف الصحي، إدارة الموارد الطبيعية، حماية التنوع البيولوجي، وسياسات المناخ والطاقة.

يصدر مؤشر الأداء البيئي كل عامين، ويقدِّم نتائج تساعد الحكومات وصانعي السياسات على فهم التقدم البيئي المحقق والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى تحسين لضمان استدامة البيئة وحماية الصحة العامة، وبالتالي تعزيز التوجه نحو تحسين جودة الحياة بما يتماشى مع التحديات البيئية المتزايدة.

وبحسب آخر اصدار للمؤشر في عام 2024، حقق الأردن تقدمًا بمقدار أربع درجات ليصبح في المرتبة 77 عالميًا من أصل 180 دولة مشاركة، مقارنة بالمرتبة 81 في عام 2022، مما يعكس التوجه العام للجهود الحكومية نحو معالجة القضايا البيئية الرئيسية و تعزيز الأداء البيئي بشكل عام.

وعلى الرغم من وجود تحسن في أداء الأردن في مؤشر الأداء البيئي لتقرير 2024، إلا أنه وبالرجوع إلى أداء الأردن في عام 2020 على سبيل المثال، كان الأردن في المرتبة 48 عالمياً، وتراجع بمقدار 33 مرتبة ليصبح في المرتبة 81 عام 2022، وبالتالي نحتاج إلى المزيد من الجهود لتحسين ترتيب الأردن في المؤشر.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.3 الاستدامة

الهدف (7): رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%

ويظهر الشكل ترتيب ودرجة الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي خلال الفترة (2020-2024).

ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي (180 دولة)

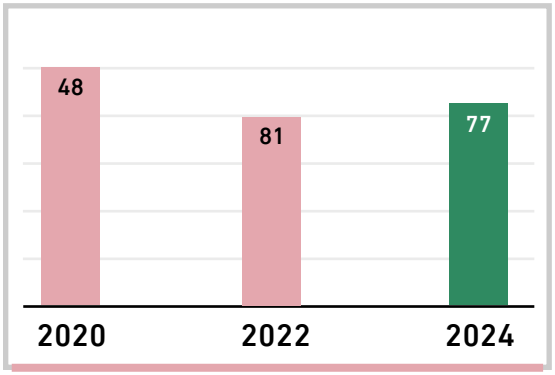

درجة الأردن في مؤشر الأداء البيئي (100%)

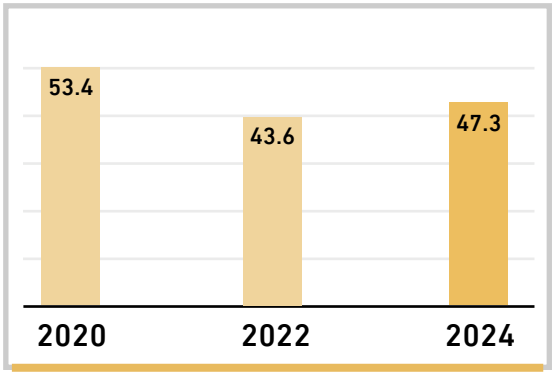

المصدر: مؤشر الأداء البيئي العالمي [10]

وبالإشارة إلى تحقيق هدف أن يصبح الأردن ضمن **أعلى 20%** في مؤشر الأداء البيئي العالمي (EPI)، يجب أن يكون أداء الأردن **ضمن أفضل 36 مرتبة عالميًا**، أي بين الدول من المرتبة 1 إلى 36 من أصل 180 دولة، بمعنى أننا بحاجة إلى تحسين الأداء البيئي بشكل ملحوظ في المؤشرات الرئيسية، مثل جودة الهواء، وإدارة النفايات، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وقد يتطلب ذلك تنفيذ سياسات بيئية أكثر صرامة واستثمارات مستدامة، مع مراقبة التقدم لضمان تحسين الأداء البيئي الشامل.

10

اضغط لمشاهدة المراجع

الفهرس

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.3 الاستدامة

الهدف (8): رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح ضمن أعلى 40%

مؤشر تنافسية الاستدامة العالمي (Global Sustainable Competitiveness Index - GSCI) هو مؤشر يصدر سنويًا عن معهد سول أبيل (SolAbility)[11]، وهي مؤسسة دولية مستقلة تهدف إلى تعزيز الاستدامة من خلال الاستشارات والأبحاث، ويركز على تقديم حلول مبتكرة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يقيّم المؤشر أداء 180 دولة مشاركة عبر مجموعة من العوامل التي تعكس مدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأمد، مع مراعاة الأداء الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي، و يستند مؤشر تنافسية الاستدامة إلى خمسة أبعاد رئيسية: الطبيعة، الكفاءة، التأثير الاجتماعي، الإدارة، والاقتصاد. وتقوم فكرة المؤشر على تقييم القدرة التنافسية للبلدان ليس فقط على أساس النمو الاقتصادي، بل كذلك استنادًا إلى استدامة هذا النمو.

وبحسب تقرير مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية الأخير لسنة 2024، جاء الأردن في المرتبة 132 من أصل 191 دولة مشاركة، مسجلاً تراجعاً بمقدار ثمانية درجات عن ترتيبه في عام 2023، ويعزى ذلك إلى دخول 11 دولة جديدة مشاركة في المؤشر، ويظهر الشكل ترتيب ودرجة الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمي خلال الفترة (2020-2024).

ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمي

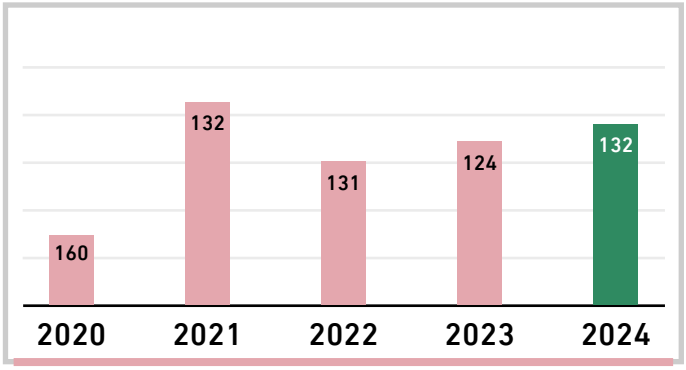

درجة الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمي (100%)

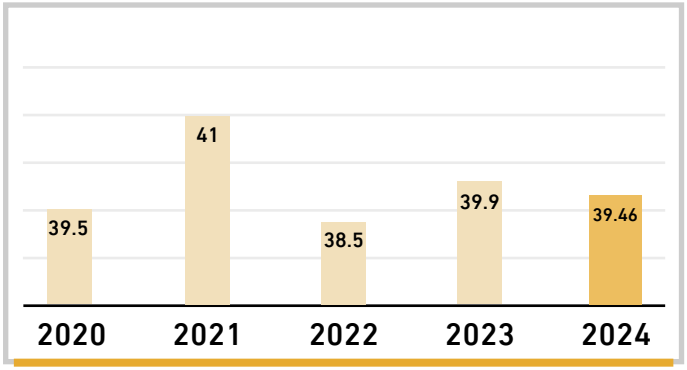

المصدر: مؤشر تنافسية الاستدامة العالمي، 2024[12]

11 SolAbility is a Swiss-based sustainability consultancy specializing in sustainable development, ESG strategies, and corporate sustainability solutions.

اضغط لمشاهدة المراجع 12

الفهرس

02 ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

2.3 الاستدامة

الهدف (8): رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح ضمن أعلى 40%

بالنظر إلى أداء الأردن خلال الفترة من 2020 إلى 2024، يظهر تقدم واضح في الأداء العام لمؤشر تنافسية الاستدامة العالمي، حيث تقدم ترتيب الأردن من المرتبة 160 عالمياً في عام 2020 إلى المرتبة 124 عالمياً في عام 2023.
وعلى الرغم من تراجعه في عام 2024 المدفوع بدخول دول جديدة مشاركة. ومع الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ الهدف المحدد في رؤية التحديث الاقتصادي بأن يصبح الأردن ضمن أعلى 40% في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية، فهذا يتطلب جهوداً مستمرة على كافة الأصعدة، حيث يجب أن يكون ترتيب الأردن ضمن أفضل 72 مرتبة عالمياً.

هناك تحركاً إيجابيًا واضحاً، ولكنه لا يزال يحتاج إلى المزيد من السياسات والإجراءات الأكثر شمولية للوصول إلى الهدف المنشود.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

في الختام، يؤكد المنتدى الاقتصادي الأردني على أهمية متابعة المؤشرات الاقتصادية العالمية الصادرة عن مؤسسات دولية مرموقة، باعتبارها أدوات تقييم تسهم في قياس مدى نجاح الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية وتحديد موقعها ضمن المشهد الاقتصادي العالمي. فهذه التصنيفات توفر لصانعي السياسات والباحثين والمواطنين والمهتمين مؤشراً حول أداء بلادهم مقارنة بالدول الأخرى، كما تشكل عاملاً جاذبًا للمستثمرين الذين ينظرون إليها كإحدى المؤشرات في تقييم بيئة الأعمال والاستثمار. علاوة على ذلك، تساهم هذه المؤشرات في تسليط الضوء على أفضل الممارسات الاقتصادية العالمية من وجهة نظر المؤسسات التي تصدرها، مما يمنح الدول فرصة للاستفادة من التجارب الناجحة في تطوير سياساتها الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن الاعتماد على هذه التصنيفات عند وضع الاستراتيجيات الاقتصادية قد لا يعكس بالضرورة الواقع الاقتصادي المحلي، وخاصة تأثيره المباشر على المواطن ودخله، حيث تستند معظم هذه المؤشرات إلى معايير موحدة لا تأخذ في الاعتبار الفروقات الهيكلية بين الاقتصادات الوطنية أو الأولويات التنموية لكل دولة. وفي العديد من الحالات، تجد الحكومات نفسها تركّز على تحسين ترتيبها في هذه المؤشرات من خلال إصلاحات قانونية وتنظيمية لا يكون لها تأثير ملموس على المواطن، دون معالجة التحديات الاقتصادية الحقيقية التي تواجهها، مثل البطالة في الأردن، والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص عمل، وتحقيق التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، قد لا تتماشى المؤشرات المستخدمة في هذه التصنيفات مع الأهداف الوطنية طويلة الأمد، خصوصًا فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وخلق فرص العمل، وتعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية. كما أن بعض هذه التصنيفات لا تعكس بدقة الواقع الفعلي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن التنافس السياسي بين الدول قد يلعب أحيانًا دورًا في التأثير على تصنيفات بعض الدول، حيث شهدت حالات حصلت فيها دول على تصنيفات أقل من واقعها الفعلي، مما أثر سلبًا على مصداقية بعض المؤسسات الدولية المصدرة لهذه المؤشرات. وعليه، فإن اتباع نهج متوازن في التعامل مع هذه التصنيفات يُعد ضروريًا، بحيث يتم استخدامها كأداة مساعدة في التحليل والتخطيط، دون أن تكون العامل الوحيد في رسم السياسات الاقتصادية الوطنية وكمقياس لنجاح السياسات الاقتصادية التي يجب أن ترتكز على معدلات البطالة ودخل المواطن

فعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تصنيف العديد من الدول بعد الأردن في بعض المؤشرات المذكورة في الرؤية الاقتصادية، إلا أن واقعها الاقتصادي قد يكون أكثر إيجابية من حيث معدلات البطالة أو القدرة على استقطاب الاستثمارات، فعلى سبيل المثال، جاءت كل من نيجيريا ومصر وتركيا والمغرب في مراكز أدنى من الأردن في مؤشر التقدم الاجتماعي، إلا أن معدلات البطالة فيها أقل، حيث بلغت (4.5%) في نيجيريا، و(6.6%) في مصر، و(8.7%) في تركيا، و(13.3%) في المغرب، مقارنةً بمعدل البطالة في الأردن الذي يصل إلى (21.4%).

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

وكذلك يسلط مؤشر مستقبل النمو الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء على أداء الدول في مختلف المؤشرات، إلا أنه يكشف أيضاً عن بعض التناقضات التي تستدعي النظر بعين ناقدة عند استخدام هذه المؤشرات لتقييم التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن. فعلى سبيل المثال، في بعد الابتكار، نجد أن عدداً من الدول المصنفة بعد الأردن، مثل اندونيسيا وفيتنام ودول أخرى، تتمتع بأوضاع اقتصادية أفضل، خاصة فيما يتعلق بمعدلات البطالة، مما يشير الى أن الاعتمد الكلي على هذه المؤشرات قد لا يكون كافياً لفهم واقع الاقتصاد المحلي وإيجاد حلول فعالة للتحديات التي تواجهه. أما في محور التشاركية، فقد جاء تصنيف الاردن متقدماً على دول مثل الكويت والمكسيك وسيريلانكا واندونيسيا وتركيا، مما يعكس بعض الجوانب الايجابية للهيكل الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لا يعكس بالضرورة تحسناً ملموساً في مستوى المعيشة أو تكافؤ الفرص الاقتصادية. من ناحية اخرى، في مؤشر الاستدامة حقق الأردن ترتيباً متميزاً، حيث جاء في المركز الثالث عالمياً بعد السويد والتشاد، وهو انجاز ملفت. ومع ذلك، لم ينعكس هذا التصنيف بشكل مباشر على المواطن الأردني، سواءً من حيث مستوى الدخل أو تراجع معدلات البطالة، مما يبرز أهمية تحويل هذه الانجازات الى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للأفراد. أما في التصنيف العام للاستدامة فقد حل الأردن في المركز (47 من أصل 180 دولة مشاركة)، متقدماً على دول مثل اليونان والكويت، تايلاند، قبرص، الهند، مما يعكس بعض نقاط القوة في السياسات البيئية والتنموية، لكنه يؤكد في الوقت ذاته الحاجة الى استراتيجيات متكاملة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق أثراً ايجابياً مباشراً على المواطنين.

لذلك، يرى المنتدى على ضرورة عدم الاعتماد بشكل رئيسي على هذه المؤشرات عند رسم السياسات الاقتصادية في الأردن، بل التركيز على التحديات الرئيسية مثل البطالة ودخل الفرد من خلال إصلاحات جوهرية تعزز القدرة التنافسية الفعلية، مثل استقطاب الاستثمارات الجديدة، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال. فالتجارب الدولية تثبت أن الدول التي تعتمد على استراتيجيات شاملة ومستدامة، بدلاً من السعي فقط لتحسين ترتيبها في المؤشرات الدولية، تحقق نتائج اقتصادية أكثر استقرارًا ونجاحًا على المدى الطويل.

وبالرغم من ما تم ذكره سابقا، يرتأى المنتدى أنه في حال الإصرار على متابعة التصنيفات العالمية، فقد يكون مؤشر السعادة العالمي المدعوم من قبل منظمة الأمم المتحدة من أكثر المؤشرات التي تتحلى بالمصداقية والواقعية كونه أداة لتقييم مستوى السعادة والرفاهية في الدول، من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تعكس الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والصحية للمواطنين، وبالتالي فهو يهدف إلى فهم العوامل التي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمعات بشكل مباشر، والتي تساعد في توجيه السياسات العامة لتحسين جودة الحياة واستقرار المجتمعات.

02
ركائز رؤية التحديث الاقتصادي

ويصدر تقرير مؤشر السعادة العالمي سنويًا عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) [13]، ويعتمد بشكل رئيسي على بيانات استطلاع رأي "جالوب العالمي" الذي يُجرى في أكثر من 160 دولة. يتضمن هذا الاستطلاع تقييمات مباشرة من المواطنين.

سجل الأردن في مؤشر السعادة العالمي لعام 2025، تراجعاً في الترتيب العام بين الدول حيث جاء في المرتبة 128 (من أصل 147 دولة مشاركة)، مقارنة بالمرتبة 125 (من أصل 143 دولة) في عام 2024، ورغم هذا التراجع النسبي في الترتيب إلا أن المعدل العام للأردن أظهر بعض التحسن، إذ سجل (4.31 نقطة) في عام 2025 مقارنة مع (4.186 نقطة) عام 2024. [14]

أداء الاردن في مؤشر السعادة العالمي (2017-2025)

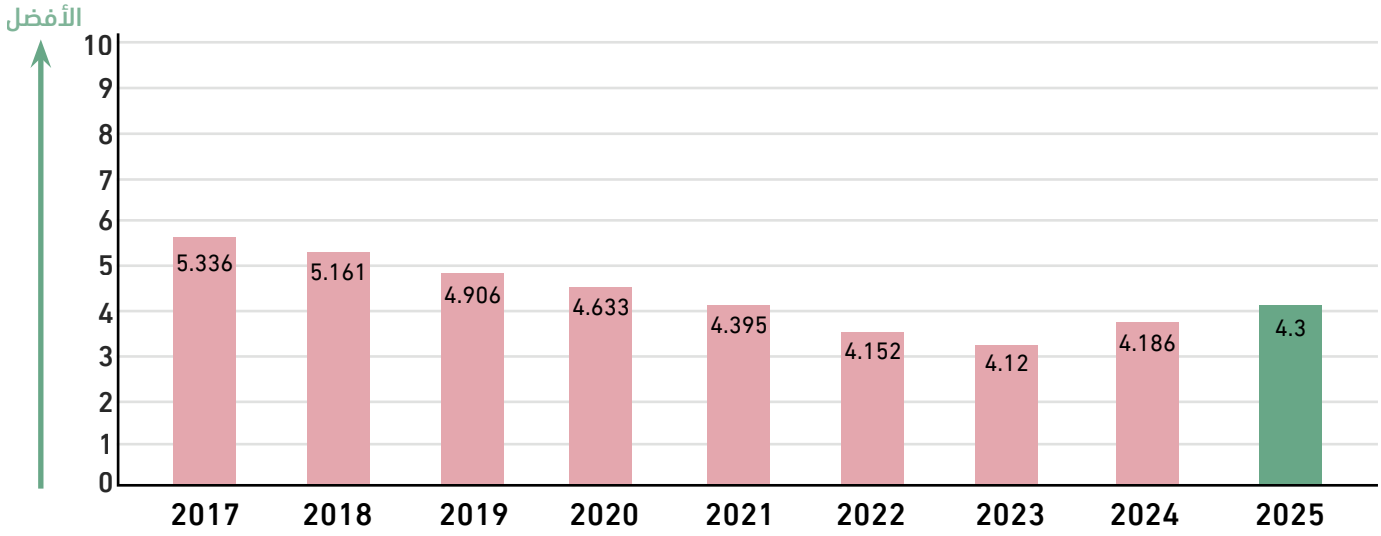

المصدر:تقرير مؤشر السعادة العالمي

13 The United Nations Sustainable Development Solutions Network, known as SDSN, is a global initiative established by the United Nations.

14 World Happiness Report Data Dashboard | The World Happiness Report .

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

الفهرس

03 الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

يتطلب تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتحقيق أهدافها الرئيسية خلال الفترة (2022-2033) توفير استثمارات ضخمة من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعين العام والخاص. ووفقًا لما ورد في الرؤية، فإن حجم الاستثمارات والتمويل المطلوب خلال هذه الفترة يُقدَّر بحوالي (41.4 مليار دينار أردني).

وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي:

- القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تستحوذ على نسبة (73%) من إجمالي الاستثمارات، أي ما يعادل (30.3 مليار دينار)، ما يعكس الدور المحوري للقطاع الخاص في تحقيق مستهدفات الرؤية.

- الاستثمارات والتمويل الحكومي: يشكل ما نسبته (27%) من إجمالي التمويل المطلوب، بما يعادل (11.1مليار دينار)، حيث تتحمل الحكومة مسؤولية ضخ هذه الاستثمارات في القطاعات الحيوية لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

مصادر تمويل رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033)

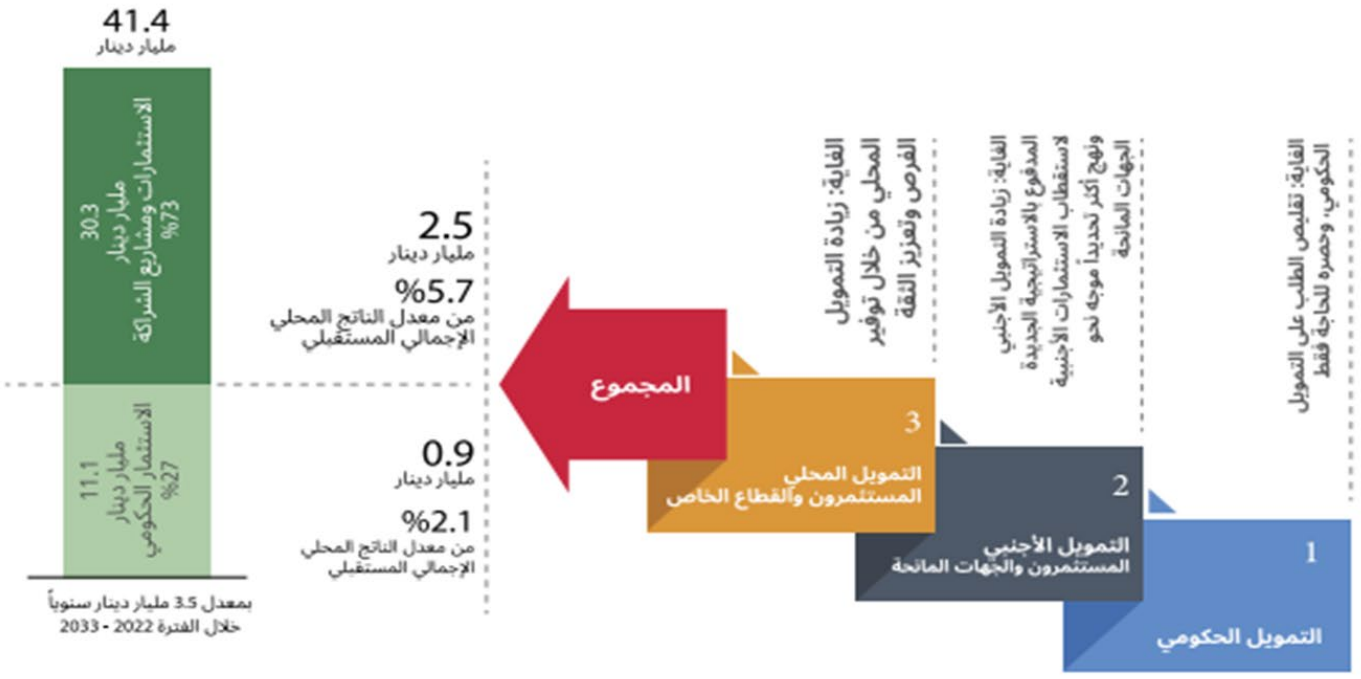

المصدر: مصادر تمويل الرؤية، وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي

03 الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

وبالرغم من أن الأرقام أعلاه تمثل المنظور العام لرؤية التحديث الإقتصادي، والتي تهدف إلى تمويل رأسمالي بقيمة 41.4 مليار دينار أردني على مدار 10 سنوات (بمعدل سنوي 4.14 مليار دينار)، إلا أن البرنامج التنفيذي في المرحلة الأولى للرؤية قدّر الكلفة الإجمالية لتنفيذ أهداف الرؤية بحوالي 2.3 مليار دينار أردني، موزعة على أساس تصاعدي بين الموازنة العامة والمساعدات الخارجية خلال الفترة (2023-2025) وكما في الشكل.

تقديرات الكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج التنفيذي خلال الأعوام (2023-2025) - بالمليون دينار

الكلفة الكلية

الكلفة			المجموع
2023	2024	2025	مليون دينار
668	779	850	2,297

موازنة عامة

موازنة الوزارات والدوائر الحكومية

الكلفة			المجموع
2023	2024	2025	مليون دينار
355	400	450	1,205

موازنة الوحدات الحكومية والتمويل

الكلفة			المجموع
2023	2024	2025	مليون دينار
150	179	200	529

المساعدات الخارجية

الكلفة			المجموع
2023	2024	2025	مليون دينار
163	200	200	563

المصدر: البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، أولويات (2023-2025)

03 الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

وبعد النظر الى الموازنات العامة الحكومية خلال السنوات الماضية لغاية السنة الحالية، نجد أن الحكومة رصدت نحو (300 مليون دينار) لغاية الآن في موازنة عام 2025 لتمويل المشاريع المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي توزعت الى (241 مليون) في موازنة الوزارات والدوائر الحكومية و(60 مليون) للوحدات الحكومية. علما بأنه تم تحديد (650 مليون دينار) لعام 2025 حسب البرنامج التنفيذي للرؤية .

في حين بلغت مخصصات رؤية التحديث الاقتصادي لعام 2024 حوالي (734 مليون دينار) أي (95%) من تقديرات الكلفة الكلية في البرنامج التنفيذي، وتوزعت على (349 مليون) ضمن الموازنة العامة، و (135 مليون) من موازنة الوحدات الحكومية والتمويل الذاتي، و(250 مليون) ضمن المساعدات الخارجية. وفي عام 2023، التزمت الحكومة بتخصيص حوالي (520 مليون دينار) لتمويل البرنامج، أنفقت منها (355 مليون) من الموازنة العامة، و(165 مليون) من المساعدات الخارجية.[15]

مقارنة تقديرات الكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي مع ما تم رصده بالموازنة العامة خلال الفترة (2023-2025)- بالمليون دينار

	2023		2024			2025		
	مقدر	فعلي	مقدر	فعلي		مقدر	فعلي لغاية الآن	
الموازنة العامة (موازنة الوزارات والدوائر الحكومية / موازنة الوحدات الحكومية والتمويل الذاتي)	505	355	579	484	%	650	300	%
المساعدات الخارجية	163	165	200	250		200	-	
الكلفة الكلية	668	520	779	734	94.2%	850	300	35%
		% 77.8						

بالتالي، يتضح أن البرنامج التنفيذي وضع منهجية تقدير الرأسمالي على افتراض أن نسبة التمويل قد تتفاوت عبر السنوات بناء على القدرة على جذب الاستثمارات والتمويل اللازم وعلى أساس تصاعدي وذلك لإتاحة التكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. ويأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز بيئة الاستثمار، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لجذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق أهداف التحديث الاقتصادي.

03
الكلفة المقدرة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

تحليل تنفيذ المشاريع الرأسمالية ضمن برامج التحديث الاقتصادي 2024

بعد الاطلاع على قائمة المشاريع الرأسمالية المقررة للأعوام (2023-2027)، والتي تهدف إلى دعم برامج التحديث الاقتصادي، يتضح أن العديد من المشاريع المدرجة لعام 2024 قد تم تنفيذها، ومن بين هذه المشاريع، الدراسات التفصيلية للمدينة الجديدة، ودعم مشاريع الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، بالإضافة إلى إنشاء مباني لمراكز مكافحة التهريب والترفيق الجمركي، ونشر وتشجيع استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في التصنيع، وذلك رغم محدودية الميزانية المرصودة لهذا المشروع. كما شمل التنفيذ الكامل مشاريع مثل إعداد استراتيجية وطنية وخارطة طريق لتعزيز قطاع الصناعات الهندسية محليًا ودوليًا، وإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتأسيس مركز للبحث والتطوير والابتكار يركز على حلول المنتجات الهندسية ذات الإمكانيات الكبيرة، إلى جانب إعداد دراسات جدوى مفصلة لتشجيع المنتجات الهندسية سريعة النمو، ودعم تطوير التجارة الإلكترونية، وتعزيز الترابط بين الصناعات الهندسية والقطاعات الأخرى لتعزيز التنافسية، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات لقطاعات التصنيع المختلفة وتطوير استراتيجيات لها.

ورغم هذا التقدم، يُلاحظ أن هناك عددًا من المشاريع الأخرى التي تُعد ذات تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، لم يتم تنفيذها بالمستوى المطلوب، حيث سجلت نسب الصرف فيها مستويات متواضعة. فعلى سبيل المثال:

- تم إنفاق (٤٣٪) فقط من ميزانية صندوق دعم الصناعات، رغم أهميته في تحفيز القطاع الصناعي.
- خدمات استشارية لتسويق الفرص الاستثمارية لم تتجاوز نسبة الصرف عليها (٢٦٪).
- لم يتم إنفاق أي من المخصصات المرصودة لدراسة وتحديث الفرص الاستثمارية وتطوير الخارطة الاستثمارية.
- استكمال العمل على تطوير حقل السرحان بلغ معدل الصرف عليه (٥٠٪) فقط.
- مشروع التنقيب عن الثروات المعدنية لم يتجاوز (٦٧٪) من الميزانية المرصودة.
- تزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي تم تنفيذه بنسبة (٥٣٪).
- البرنامج الوطني للتشغيل، والذي يُعتبر عنصرًا أساسيًا في توفير فرص العمل، لم يتعدَّ معدل الصرف عليه (٣٠٪).
- دعم مشاريع التعليم والتدريب والتشغيل المهني والتقني، والتي تُعد محورية في تطوير الكوادر البشرية، سجلت نسبة تنفيذ بلغت (٣٤٪).

يشير هذا التفاوت في معدلات التنفيذ إلى ضرورة مراجعة آليات الإنفاق وتعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع، لا سيما تلك التي تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يتطلب الأمر تحليل العقبات التي تواجه تنفيذ بعض المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها بكفاءة أعلى.

04 الملخص

يبين الجدول الأهداف الثمانية المذكورة في رؤية التحديث الاقتصادي، بالإضافة إلى الأرقام المعتمدة كسنة أساس لكل مؤشر، كما يتتبع الوضع الحالي لهذه المؤشرات استناداً إلى أحدث البيانات الصادرة.كما يعرض القيم المستهدفة وفقاً للرؤية مع نهاية عام 2033.

الهدف	قيمة الأساس بحسب رؤية التحديث الاقتصادي	الوضع الحالي للأردن	المستهدف بحسب رؤية التحديث الاقتصادي
خلق مليون فرصة عمل	2021 (58,079) فرصة عمل 2022 (89,5.4) فرصة عمل	2023 (95,342) فرصة عمل	2033 (1,000,000) فرصة عمل بواقع (100,000) فرصة سنويًا
زيادة الدخل الفعلي للفرد بنسبة 3% سنوياً في المتوسط	2021 (1.3%) 2022 (0.18%)	2023 (0.72%)	2033 (3% سنوياً)
رفع ترتيب الأردن في مؤشر مستقبل النمو (مؤشر التنافسية العالمي سابقاً)	الاصدار الأول 2024 الابتكار 54.06 الشمولية 53.01 الاستدامة 58.23 المنعة 55.01		2033 ضمن اعلى 30%
نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين	40%	لا توجد معلومة	80%
رفع تصنيف احدى المدن الأردنية	2021 مؤشر ميرسر لجودة المعيشة في المدن (231/173)	2024 (241/137)	افضل 100 مدينة عالمية
رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للإزدهار	2021 الدرجة (100/57.71) المرتبة (167/83)	2023 الدرجة (100/57.14) المرتبة (167/86)	ضمن أعلى 30% (المرتبة 167/50)
رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي	2020 الدرجة (100/53.4) المرتبة (180/48)	2024 الدرجة (100/47.3) المرتبة (180/77)	ضمن أعلى 20% (المرتبة 180/36)
رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية ال مستدامة العالمي	2021 الدرجة (100/38.5) المرتبة (180/132)	2024 الدرجة (100/39.46) المرتبة (191/132)	ضمن أعلى 40% (المرتبة 191/72)

الفهرس